4 قرأ

العدد ٣٣ | ٣ أيار ٢٠٢٦

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن صديقي #سعيد_الجن:

«المُحافَظَةُ على أطْلالِ «الدَّوْلَة» يَقْتَضي،
في عِدادِ ما يَقْتَضي، تَوْهينَ «الدّوَيْلَةِ» وإضْعافَها.
أثْمانُ التَّوهينِ بَخْسَةٌ مَهْما بَدَت، لِلْوَهْلَةِ الأولى، باهِظَةً...».

كيف تدفع الجماعات اللبنانية أثمانًا لا تقرّرها؟ الشيعة نموذجًا

علي منصور

هل امتلك الشيعة اللبنانيون فعلًا قدرة الاختيار؟ وهل يُعدّ الاختيار بين السيّئ والأسوأ خيارًا حرًّا؟ وإذا كانت الخيارات منعدمة أو محدودة، فهل يُعفي ذلك من المسؤولية؟

أسئلة قد لا نملك اليوم الإجابة عليها. ربما سيأتي وقت ينقشع فيه الغبار، وتتضح الرؤية، فنكتشف صحة قراءاتنا ومواقفنا... أو خطأها.

وعندها، سيظهر السؤال الأصعب: هل سنتجرّأ على مراجعة أنفسنا؟

وإذا حاولنا، اليوم التفكير بهدوء، بعيدًا من الانفعال، ومن دون الغوص في تاريخ الجماعات البعيد والذي لن يُنصف أو يبرّئ أحدًا، ماذا نجد؟

ربما نجد أن اللبنانيين الشيعة، كما غيرهم من الجماعات اللبنانية، لم يكونوا دائمًا أصحاب قرار حرّ خلال المئة العام الماضية.

بل كانوا، في كثير من الأحيان، نقاطًا وفواصل داخل نصوص أكبر، إقليمية ودولية، شكّلت خياراتهم، ووجّهت مساراتهم، وحدّدت أدوارهم.

لكن، حتى ضمن هذا السياق، يبقى السؤال مفتوحًا:

عن نزوح لا ينتهي، وموت يلاحق «الناجين»

هناك من قرر أن يخرج للنجاة، فلحق به الخوف والموت. و«هناك» ليس شخصًا أو اثنين، ولا مجموعة من الأشخاص، بل آلاف، لا بل مئات الآلاف وأكثر.

هؤلاء الذين تركوا بيوتهم، وحقولهم، وترابهم، تركوا الحياة وراءهم وهم يحلمون بالعودة. لكن العودة ليست دائمًا ممكنة، والنجاة ليست دائمًا نجاة.

من حرب إلى حرب، ومن نزوح إلى نزوح، أصبح الخوف عادة تغلّف الوجوه الضاحكة، والعيون المفعمة بالأمل، المُقبلة على الحياة.

والموت يصيب أحيانًا، وأحيانًا كثيرة. يصيب كهلًا، أو شيخًا، أو امرأة شابة. يصيب وجهًا يعلو هندام طفلٍ سوّته أمّه تحت المكواة ليبدو في أفضل حال. يطفئ عيونًا زرقاء، وسوداء، وبنيّة، وعسليّة؛ عيونًا قد يكون اسوادٌ بسيط تحتها دليل اجتهادٍ دراسي أو سهرًا على خططٍ طموحة للمستقبل.

ابتسامات لطيفة، رقيقة وجميلة. بعض التجاعيد، وقليل من القسوة حينًا، والجدّية في أحيان كثيرة. في كل وجه قصة، ولكل وجه حكاية. فيها كل الاحتمالات؛ فيها الحياة والموت، وفيها المساءلة والمسؤولية.

وفيها صوت يصرخ:

أين أنت؟

أين نحن من كل هذا الموت؟

فهل نجا أحدٌ منّا؟

محتويات العدد

- كيف تدفع الجماعات اللبنانية أثمانًا لا تقرّرها؟ الشيعة نموذجًا (علي منصور) ..... صفحة ١
- في مواجهة «الترند» و«غرف الصدى»: لماذا يصبح الكلام في السياسة ضرورة في زمن الحرب؟ (نور حطيط) ..... صفحة ٢
- لبنان في مهلة وقف إطلاق النار بين اختبار الدولة وخطر تثبيت العجز (جاد الأخوي) ..... صفحة ٤
- سوق الشتّامين: ضجيج بلا موقف (علي منصور) ..... صفحة ٥
- فنّ تحويل الهزائم إلى انتصارات... حين تصبح السردية بديلًا عن الواقع (جاد الأخوي) ..... صفحة ٦
- كيف عبَّد المشروع النووي الإيراني طريق الهيمنة الغربية (أكرم محمود) ..... صفحة ٧
- عن ذكرى ١٣ نيسان في ظلّ حروب المحاور... لبنان وأخطار العنف المفتوح (رنا شمص) ..... صفحة ٨
- هل سيسقطُ نظامُ ولايةِ الفقيهِ في إيران؟ (علي مازح) ..... صفحة ٩
- رحلة النزوح مستمرة... ٢٤ ساعة على حافة القلق في الطريق إلى الجنوب ومنه (أحمد خواجة) ..... صفحة ١٠
- عن الحرب وأمّي... وعن كلّ الأمهات وفلذات أكبادِهن (فراس حمية) ..... صفحة ١١
- لقاء تكريمي لأمين سر «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» الراحل أحمد مطر ..... صفحة ١٢
- بعد استدعاء عضو لقاء اللبنانيين الشيعة محمود شعيب بدعاوى كيدية وافتراء ..... صفحة ١٣
- لقاء حواري لـ«ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» ..... صفحة ١٣
- اتحاد جمعيات بعلبك الهرمل: لوقف سياسة التهميش والاستنساب ..... صفحة ١٤
- تقرير شهري ـ نيسان ٢٠٢٦: لبنان بين الحرب المفتوحة ومعركة تفسير وقف إطلاق النار ..... صفحة ١٤

هل يكفي انعدام الخيارات لتبرئة الفاعلين؟

أم أن المسؤولية، مهما ضاقت الهوامش، تبقى قائمة بشكل أو بآخر؟

منذ تأسيس لبنان الكبير عام ١٩٢٠، لم يكن انضمام مناطق جبل عامل إلى الكيان الناشئ نتيجة خيار جماعي واضح، بل جاء ضمن قرار انتدابي فرض إدراج هذه المناطق في الدولة الجديدة، لأسباب تتعلق ببنيتها الاقتصادية والجغرافية، بما في ذلك تأمين الموارد الزراعية والمائية. وبصرف النظر عن تقييم البدائل في ذلك الوقت، تبقى هذه اللحظة تأسيسية في فهم علاقة نشأت مع الدولة من خارج إرادة واضحة، أكثر مما كانت نتيجة خيار حر.

لم يكن النظام الطائفي في لبنان مجرد إطار لتنظيم التعدُّد كما يسهل للكثير من المراقبين إطلاق الحكم عليه، بل كان وما زال بنية تُشرّع انكشاف الجماعات أمام التدخلات الخارجية وتُسهّل التأثير عليها. في هذا السياق، بدأ الحضور السياسي الإيراني في البيئة الشيعية اللبنانية منذ عهد الشاه، وقبله بزمن، عبر الحوزات العلمية، وتعمّق لاحقًا بعد عام ١٩٧٩ في عهد الجمهورية الإسلامية، وقد شكّل انتقال موسى الصدرإلى لبنان عام ١٩٥٩ محطة مفصلية في إعادة تنظيم الطائفة ومأسستها سياسيًّا واجتماعيًّا، وهي عملية حملت في طيّاتها، مع الزمن، عناصر تعبئة وعسكرة وانخراط في الصراع الأهلي. هذا المسار، مع التحولات الإقليمية اللاحقة، ساهم في تسهيل اندماج جزء من هذه البيئة ضمن مشروع ولاية الفقيه، وإدخال البُعد الإيديولوجي إلى التدخل الإيراني في لبنان.

بالإضافة لتحولات كبرى كانت قد أعادت تشكيل شروط الحياة نفسها. إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لم يكن حدثًا سياسيًّا بعيدًا او قضية عامة فحسب، بل كان لحظة أغلقت الامتداد الاقتصادي الطبيعي لجنوب لبنان، وأدخلته في مسار من التهميش، من دون أن تقابل الدولة ذلك بسياسات تعويض أو تنمية جدية. لم يكن هذا خيارًا اتّخذه سكان المنطقة، لكنه دفعهم تدريجيًّا إلى قلب صراع لم يضعوا شروطه.

وفي السياق نفسه، شكّل انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى جنوبي لبنان إدراجًا مباشرًا للمنطقة في معادلة إقليمية ودولية. لم يكن للشيعة دور حاسم في اتخاذ هذا القرار أو رسم مساراته، لكنهم وجدوا أنفسهم في قلب نتائجه، يدفعون كلفته الأمنية والاجتماعية واحتلال لأكثر من ثمانية عشر عامًا، في واحدة من أوضح صوَر الفرق بين الحضور في قلب الحدث والقدرة على التحكُّم به.

داخل هذا الواقع، برزت محاولات لإعادة تشكيل الموقع الداخلي، لكنها لم تكن كافية لفك الارتباط بالشروط الأوسع التي حكمت المسار. ومع الحرب الأهلية، تعقّد هذا التداخل أكثر، وبدا الانخراط في الصراع مزيجًا من الدفاع عن الذات والانجراف في معادلات أكبر. ثم، مع مرور الوقت، توسّع الدور السياسي والعسكري، وانتقل الموقع من الهامش إلى مركز القوة، لكن من دون أن يتحرر من الشبكات الإقليمية التي ساهمت في تشكيله لا بل ليصبح أداة حكمها للمشهد اللبناني الداخلي.

غير أن هذا المسار نفسه يبدو اليوم وكأنه يصل إلى لحظة انكشاف قاسية. فالتوازنات التي حكمت لبنان بعد الحرب الأهلية، والتي ثبّتت أدوار القوى المختلفة ضمن تفاهمات إقليمية ودولية، لم تعد قائمة اليوم. ومع التحولات المتسارعة في المنطقة، تبدو الأدوات التي صيغت في مرحلة سابقة فقدت صلاحيتها وتتجه نحو إعادة التشكيل مع ما يسبقها من فوضى وانهيار.

وهنا، يجد الشيعة اللبنانيون أنفسهم مرة أخرى في قلب عاصفة لا يملكون التحكُّم الكامل بمسارها، لكنهم يدفعون كلفتها بشكل مباشر أمنيًّا، اقتصاديًّا واجتماعيًّا يشبه نكبة تسحق وجودهم. وكأن المسار الذي منحهم في مرحلة ما موقع قوة، يعود اليوم ليضعهم أمام نتائج تلك الخيارات، في لحظة إعادة تشكّل أوسع للمنطقة والنظام الدولي.

هذا النمط لا يبدو حكرًا على جماعة واحدة. فلو أُعيدت كتابة هذه القراءة مع استبدال الفئة المعنية، لتبيّن أن التجربة تتكرّر، بأشكال مختلفة، لدى جماعات لبنانية أخرى. فالنظام اللبناني، بوصفه ائتلافًا طائفيًّا، لم يُنتج مساحات مستقلة للقرار، بل سمح بانكشاف الجماعات على تدخلات خارجية، وجعل انخراطها في صراعات أكبر منها أمرًا شبه دائم، وغالبًا ما قاد إلى نتائج عنفية ومتطرفة.

ومع ذلك، فإن كل ما سبق لا يُعفي من المسؤولية. فحتى ضمن هذه الشروط، لم تكن الجماعات مجرد ضحايا. عندما وصلت إلى مواقع القوة غالبًا - بدعم أو تحوُّل خارجي - مارست بدورها أشكالًا من التسلّط على غيرها، مستندة إلى فائض قوة، أمني أو سياسي أو رمزي أو مالي وحوّلت بيئتها الحاضنة إلى مجموعة من المتربِّحين والمنتفعين ما أسقطهم في فخِّ العزلة مع تبدُّل المشهد. وفي كل مرة، بدا أن ميزان القوى قد استقر، قبل أن تنقلب المعادلة من جديد، ويتحوّل القوي إلى ضعيف، والضعيف إلى قوي، في دورة تتكرر من دون أن تغيّر منطقها.

هنا، يصبح السؤال الأكثر إلحاحًا: هل يمكن كسر هذه الدائرة؟ هل يمكن أن تظهر لحظة مختلفة، يختار فيها من يمتلك القوة ألّا يُعيد إنتاجها كهيمنة؟

إلى أن يحدث ذلك، يبقى السؤال مفتوحًا لا حول الماضي فقط، بل حول ما سنفعله عندما تتضح الصورة:

هل سنكتفي بتفسير ما جرى، أم سنمتلك الشجاعة لمراجعته؟

في مواجهة «الترند» و«غرف الصدى»:
لماذا يصبح الكلام في السياسة ضرورة في زمن الحرب؟

نور حطيط

أبدأ هذه المقالة جوابًا على سؤالٍ يتكرّر بإلحاح: ما جدوى الكلام في السياسة اليوم، في ظلِّ هذه العبثية التي لا تُتيح لنا، نحن الأفراد، اتخاذ قرارات سياسية، ولا تغيير مسار الحروب أو حتى وقفها، ولا الحيلولة دون الإبادة الجماعية التي ارتُكبت بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، والحرب الدائرة في لبنان؟

يظلُّ الكلام، حتى على مستوى الأفراد، ضرورةً - ولو في حدّه الأدنى - لمواجهة الرواية المهيمنة وكسر «غُرف الصدى»، تلك التي تحبس الناس في فقاعاتٍ، تتردّد داخلها الرواية نفسها، والسردية ذاتها، والأيديولوجيا عينها. وفي عصر «الترند» والنقر السريع، سرعان ما ترتفع هذه الفقاعات إلى الفضاء الافتراضي، مُشكِّلةً عشائر إلكترونية، تُرسّخ الاعتقاد بأنّ المختلف عدوّ ينبغي إقصاؤه، معنويًّا أو بالعنف. وهكذا يغدو الفضاء الافتراضي مرآة للواقع، كما يغدو الواقع امتدادًا له. وهذا ما شهدناه، ولا نزال نشهده في لبنان مثلًا، حين اعتدى عددٌ من الشبان في بلدة الدوير، على الصحافي داوود رمال لمعارضته وانتقاده حكم «حزب الله» وتحكُّمه، فضلًا عن أمثلةٍ أخرى مشابهة.

وفي مثل هذه السياقات، يغدو المجتمع أكثر محافظةً وانغلاقًا، وتبدأ الممارسات على مستوى فردي، قبل أن تتسع لتغدو سلوكًا مجتمعيًّا عامًّا. ومن هنا، تكتسب الكتابة والكلام أهميّتهما، إذ يتيحان تسليط الضوء على هذه القضايا القابلة للتغيير نسبيًّا، بخلاف القرارات التي تتخذها القوى الكبرى. ومع تحفّظي على الطروحات التي تتحدّث عن عودة القطب الواحد، أو الإمبراطورية الواحدة، وصعود الاستقطابات اليمينية المتطرفة، فإنني أرى، في موضعٍ آخر، أنّ كثيرًا من المظاهرات التي اجتاحت الدول الأوروبية دعمًا، لغزة على سبيل المثال، قد تماهت، في بعض جوانبها، مع خطاب أحزاب أقصى اليمين وشعاراته، إذ ظهرت شعارات تؤيّد «حماس» و«حزب الله»، والأذرُع الإيرانية، بل والنظام الإيراني أيضًا، على الرغم من مسؤولية الأخير عن انتهاكات جسيمة في حقِّ الشعب الإيراني، لم تُعرف أعداد ضحاياها على وجه الدقّة حتى الآن، في الاحتجاجات الأخيرة التي حصلت قبل بدء الحرب بين أميركا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى. وهذا ما أتاح للمسؤولين الإيرانيين شرعية أكبر لاستكمال مخططاتهم، ذلك أن ضغط الشارع لم يكن بجدِّيته يحمل شعار وقف إطلاق النار أولًا، إنما ومن

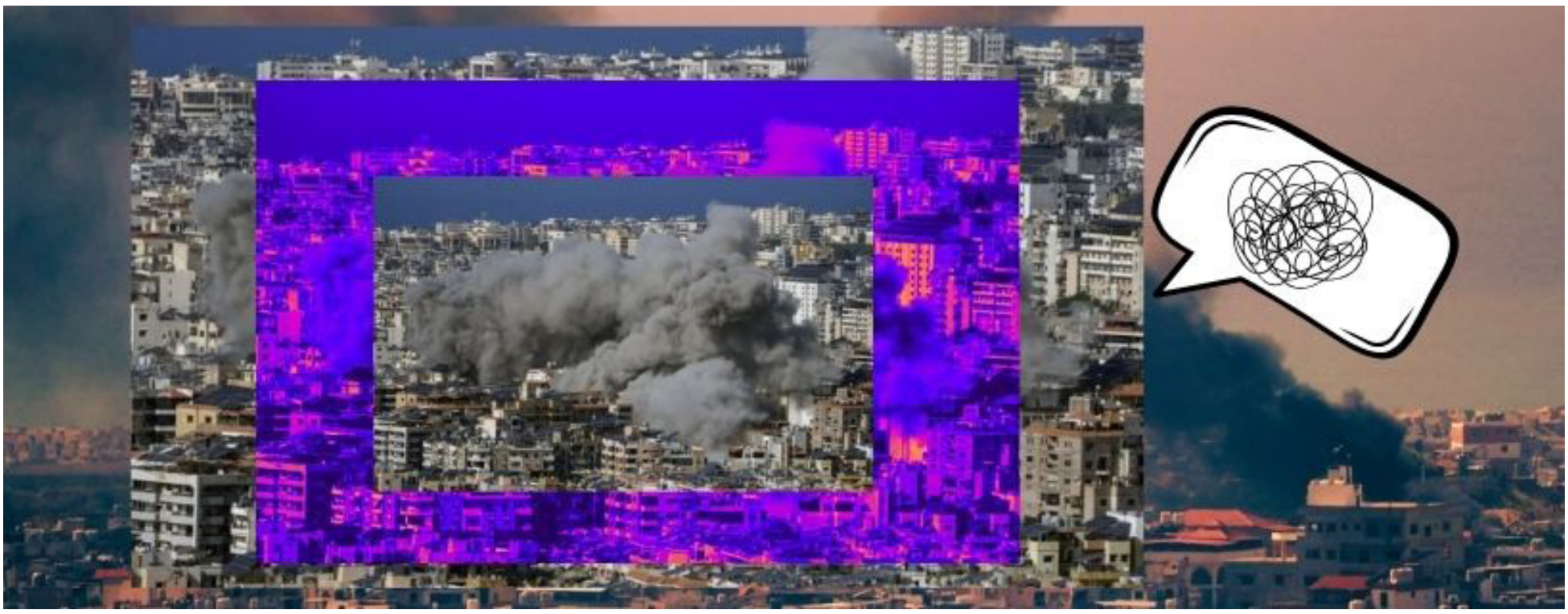

وجهة نظري كان استقطابًا حادًّا من طرفين يلتقيان في النقطة عينها: التطرُّف.

وعلى المقلب الآخر، تصاعد في لبنان خطابٌ ينطوي، في جوهره، على قدرٍ من التواطؤ والقمع أيضًا، وإن بدا في ظاهره مفرطًا في إنسانيته. يصدر هذا الخطاب عن بعض الإعلاميين والمسؤولين، بل وحتى عن بعض المثقفين، داعيًا إلى تأجيل النقاش السياسي بحجّة أنّ البلاد في حالة حرب، وأنّ الأولوية ينبغي أن تُمنح للجانب الإنساني وحده، ولا سيّما في ظلّ وجود نازحين، وأزماتٍ متفاقمة، وغياب خطط طوارئ واضحة، فضلًا عن أنّ المجتمع لم يتعافَ بعد من آثار الحرب السابقة.

غير أنّ هذا الطرح، على الرغم من وجاهة دوافعه الظاهرية، يُنتج مشكلة بين الإنساني والسياسي، إذْ يُختزل الواقع في مجرّد إدارة للأزمة، وتغدو الدولة كأنّها منظمة غير حكومية، ويُصبح النقاش محصور بالنتائج. وهكذا يصير التركيز على «الإنساني» إطارًا مريحًا يُعفي الطرف الذي بدأ الحرب من المسؤولية عن بدئها، ويؤجّل الأسئلة الأكثر إلحاحًا: لماذا لا تزال هذه الكوارث الإنسانية تتكرّر في لبنان؟

الإفراط في الخطاب الإنساني، نزْعٌ للأنْسنة؟

تنتشرُ الروايات الإنسانية مؤخرًا التي تركِّز على الألم والمعاناة، وهذا في حدِّ ذاته ليس موضع اعتراض، إذْ لا يعني ذلك التستُّر على الحديث عن العائلات الشيعية النازحة، حتى تلك التي قد تكون مؤيِّدة لـ«حزب الله»، لأنها لم تختر بالضرورة خوض هذه المعركة.

الإشكالية تكمن في نوع الخطاب الذي يكتفي بعرض النتيجة - المعاناة - ويطمس القرارات السياسية والعسكرية التي قادت إلى هذا المشهد. فحين يُفصل الإنساني على السياسي، تظهر الصورة كأنها مجردة من السياق، وتصبح مشهدية النزوح كأنها حالة قائمة بذاتها، بدل أن تكون نتيجة خيارات قام بها «حزب الله»، انتقامًا لمقتل المرشد الأعلى علي خامنئي والتي من الضروري أن تكون قابلة للنقد والمساءلة.

وأحيانًا يصل الخطاب إلى حدِّ اختزال المشهد في الإشفاق على الضحايا، كما ظهرَ بوضوح في سياق الحرب على غزة، حيث ركّز كثير من الناشطين في ظهورهم على وسائل إعلام أجنبية على الكارثة الإنسانية، من دون توجيه نقد صريح لحركة «حماس» وخوضها حرب ما سُمِّي «طوفان الأقصى» في السابع من أوكتوبر. وطبعًا نسمع في المقابل، فورًا، اعتراضًا من نوع: «وماذا عن إسرائيل؟»، وكأن أي محاولة لتحديد المسؤوليات تُفهم تلقائيًّا كإنكار لجرائم إسرائيل. غير أن هذا الاعتراض في حدِّ ذاته يعكس منطقًا يفرضُ تكرار الإدانة كشرط مُسبق لأي نقاش، بدل التعامل معهُ كمعطًى معروفًا لا يحتاج إلى إعادة إثبات في كلّ مرةٍ.

يمكن الاستئناس، في هذا السياق، بطرح الفيلسوفة الألمانية حنّا أرندت، حول ما يمكن تسميته بـ«مشهدية المعاناة». إذ تشير إلى أنَّ ثمة سياسة تركزّ بشكلٍ مفرط على ما يُرى، والمقصود تحويل المعاناة إلى مشهدٍ قابل للمراقبة. ويصبح نمطًا من التعاطي يُختزل فيه الألم الإنساني في صورة تُشاهَد وتُستهلك.

وتقوم حجّة أرندت، إلى حدٍّ بعيد، على الكشف عن الدلالات الكامنة في هذا النمط من السياسة، فهي تتمحور بشكلٍ أساسيّ على المراقبة: مراقبة البائسين من قِبل أولئك الذين لا يشاركونهم معاناتهم، ولا يعيشونها بصورة مباشرة، ممّا يضعهم في موقع «المتفرّج» الميسور أو المحظوظ.

وصلت النقاشات المعاصرة في الفلسفة السياسية إلى مأزق يتعلق أيضًا بمفهوم «التضامن». إذ يُعتبر التضامن ضرورة في دعم الشعوب التي تتعرض تاريخيًّا للاضطهاد، والقتل، والتهميش والتشرد. لكنه ينطوي - في صيغته التي تفترض التشابه مسبقًا - على خطر استيعاب الاختلاف ومَحوه، وقد ينقلب إلى ممارسة إقصائية.

في معرض نقاشهما، يرى كلّ من الفيلسوفين الألمانيّين هانز جورج غادامير وحنّا أرندت، أنَّ الخطاب أحيانًا ينزلقُ إلى اختزال الكارثة كما قلنا في مستوى «الشفقة على الضحايا» ويصبح التضامن مرتبطًا بهذا التعاطف الذي يُسهم، في الوقت عينه، بتفريغ الحدَث من طابعه السياسي. ويتّضح التوتر الذي تشير إليه نقاشات غادامير وأرندت: بين ضرورة التضامن مع ضحايا العنف، وخطر تحوّل هذا التضامن إلى صيغةٍ تُفرض فيها وحدةٌ مُسبقة، تمحو الاختلافات، وقد تُقصي أصواتًا نقدية.

وفي السياق عينه، يشير الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك إلى النمط الإيديولوجي الذي يفرض التعامل مع الأشياء كما «هي» في ظاهرها، ويقدّم هذا القبول باعتباره الموقف العقلاني الوحيد. غير أنّ هذه «الواقعية» تؤدي إلى إغلاق أفق التفكير في البدائل، وتجعل من الواقع معطًى نهائيًّا لا يُمسّ. وضمن هذا المنطق، يصبح التركيز الحصري على المعاناة، بمعزلٍ عن الأحداث التي أنتجتْها، جزءًا من آليةٍ إيديولوجية تثبّت الواقع دون مساءلته.

جورج أورويل على الطاولة اللبنانية؟

هناك خطاب، لا تزال تلاحقه تروما (الصدمة النفسية) الحرب الأهلية رغم اختلاف السياقات، يرى أن في لبنان معسكريْن متقابليْن: معسكرًا يطالب بالسلام مع إسرائيل، وآخر ينتمي إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويذهب هذا الخطاب إلى مساواة المعسكرين ببعضهما البعض، في استعادةٍ لقراءة تقليدية داخل بعض التيارات المسيحية، تشكّلت جزئيًّا كردّة فعل على ممارسات اليمين المسيحي خلال الحرب الأهلية اللبنانية، تحمل نزعة مفرطة بالإنسانية.

ويقدّم هذا الطرح نفسه، باعتباره دعوة إلى السلام والمحبة، لكنه يحمل في جوهره خطورة، تتمثّل في هذه المساواة المضلِّلة بين معسكرَين غير متكافئين في الموقع والدور.

وبغضّ النظر عن التبسيط الذي يختزل اللبنانيين في معسكرين فقط، يبرز سؤال أساسي: كيف يمكن تجنّب كارثة إنسانية من دون الإشارة إلى أسبابها الفعلية أو مساءلة الجهة التي سبّبتها؟ وكيف يمكن تجاهل تاريخ حاملي السلاح، الذين مجّدوا «كاتم الصوت»، وقمعوا كلّ معارضة، وسَعوا إلى شيطنة كلّ محاولة لبناء لبنان خارج منطق الوصايات، سواء كانت أميركية أم إيرانية؟ وما زالوا إلى اليوم يهدّدون بخطاباتهم، قرارات الحكومة اللبنانية والمؤيّدين لها؟ ويُقصون ويُلاحقون ويعتدون، حتى على مَن هم من «بيئتهم» لمجرد معارضتهم لهُم؟

في ضوء تعليقه على المعركة البريطانية المثيرة للجدل ضد النازية، يقول الكاتب الإنجليزي جورج أورويل إنّ الأشخاص الذين نشأوا وعاشوا في دول ديمقراطية أو شبه ديمقراطية يجدون صعوبة بالغة في تخيّل المناخ الشمولي، ويميلون إلى ترجمة ما يحدث خارج تجاربهم إلى مفاهيم مستمدّة من خبرتهم الشخصية. وقد أضعفت هذه النزعة، بحسبه، الكثير مما كُتب عن الاتحاد السوفياتي، وعن الحرب الأهلية الإسبانية، وحتى عن النازية.

انطلاقًا من هذا التحليل، يمكن فهم حدود الخطاب الإنساني الذي يحمله أولئك الذين لم يعيشوا يومًا داخل هذه البيئة، أو لم يختبروها إلّا من الخارج. إذ يمارس هؤلاء قراءة تُسقِط على الواقع مفاهيم الحرية التي يعيشون في ظلّها، من دون إدراكٍ فعلي لشروط القمع

التي تنظّمه. لا أتحدث هنا عن أوضاع الحريات العامة أو عن الفئات المهمَّشة أو النساء، بل عن مستوى آخر من القمع يطال حتى أولئك الذين يُفترض أنهم من داخل البيئة الحاضنة، أي المدافعين عن سلاح «حزب الله» أو المنخرطين ضمنه.

وقد أظهرت العديد من الفيديوهات في بداية الحرب مؤشرات واضحة على هذا المناخ: من انتشار عناصر «حزب الله» في محيط المدارس التي لجأ إليها النازحون، إلى قطْع بعض المقابلات الإعلامية، وصولًا إلى حمَلات الهجوم على وسائل التواصل الاجتماعي ضد أفراد عبّروا عن تذمّرهم من إطلاق الحزب صواريخ باتجاه الأراضي الإسرائيلية. وتكشف هذه الوقائع عن ضيق هامش الاعتراض، حتى داخل الدوائر القريبة، وعن صعوبة التعبير عن أي موقف نقدي خارج الإطار المرسوم.

في تعليقه على حرب القرن العشرين بين بريطانيا وألمانيا النازية يقول جورج أورويل: «في السياسة، لا توجد خيارات صالحة بالكامل، هناك فقط درجات من الشر، وبغضِّ النظر، لا يمكن للمسالمين الهروب من السياسة».

لبنان في مهلة وقف إطلاق النار بين اختبار الدولة وخطر تثبيت العجز

جاد الأخوي

في المراحل التي تلي الحروب، لا تُقاس اللحظة بما توقّف، بل بما يُبنى عليه. والمهلة التي مُنحت للبنان لثلاثة أسابيع ليست تفصيلًا تقنيًّا، بل نافذة ضيّقة تختصر صراعًا عميقًا على هوية البلد ودوره. هي ليست استراحة، بل اختبار مكثّف هل لبنان قادر على الانتقال من ساحة إلى دولة، أم أنه سيُعاد تدويره داخل منطق الجبهات المفتوحة؟

هذه الأيام تُشبه بعضها. كل يوم يمرّ من دون تقدّم سياسي فعلي، يرفع احتمالات الانزلاق بدل أن يخفضها.

أولًا - هدنة مشروطة بالوقت لا بالثقة

ما يميّز هذه الهدنة أنها لا تقوم على تسوية، بل على «تعليق نزاع». الفارق جوهري.

- لا اتفاق سياسيًّا واضحًا؛

- لا ضمانات متبادلة؛

- لا مرجعية تنفيذية حاسمة.

بالتالي، نحن أمام هدنة محكومة بعاملَين:

١ - الوقت كلما اقتربت النهاية من دون نتائج، زادت الهشاشة؛

٢ - الاختبار المتبادَل كل طرف يراقب الآخر أكثر مما يلتزم تجاهه.

هذا النوع من الهُدن لا ينهار دفعة واحدة، بل يتآكل تدريجيًّا، خرق صغير، ردّ محسوب، ثم تراكم يقود إلى الانفجار.

ثانيًا - وهْم «السلام السريع»

الحديث عن اتفاق سلام خلال ثلاثة أسابيع ليس فقط غير واقعي، بل قد يكون مضلِّلًا سياسيًّا.

المشكلة ليست تقنية، بل بُنيوية.

فداخليًّا لا إجماع على مفهوم السلام أصلًا، والسلاح خارج إطار الدولة لا يزال عنصرًا حاسمًا والقرار السيادي موزّع، لا مركزي.

أمّا إقليميًّا، فلبنان جزء من شبكة نزاعات، لا حالة منفصلة وأي تحوّل جذري مرتبط بتوازنات أوسع لم تنضج بعد.

وعمليًّا، فإن السلام ليس إعلانًا، بل مسار حدود، أمن، اقتصاد، اعتراف متبادل، وكلها ملفات تحتاج إلى سنوات لا إلى أيام.

الأرجح فإن الأمر ليس سلامًا، بل «إدارة نزاع محسّنة».

ثالثًا - خطر الانزلاق من الخطأ إلى الحرب

السيناريو الأخطر ليس قرار الحرب، بل غياب القرار.

حين تتعدّد الجهات المسلّحة وتتضارب الحسابات، تصبح الحرب نتيجة «خطأ في التقدير» لا خيارًا استراتيجيًّا.

فما يزيد الخطر هو فائض السلاح مقابل نقص القرار والبيئة المشحونة قابلة للاشتعال والأطراف تحتاج إلى «إثبات حضور».

وهنا يظهر أخطر شكل من النزاعات.

الحرب بلا هدف: حرب لا تغيّر المعادلات، لكنها تُعيد إنتاج الخسائر نفسها: دمار، استنزاف، ثم عودة إلى نقطة الصفر مع خطاب نصر متناقض مع الواقع.

رابعًا - الدولة أمام اختبار وجودي فعلي

هذه ليست لحظة تحسين أداء، بل لحظة تعريف دَور. فإما أن تتحوّل الدولة إلى مرجعية فعلية، أو تُكرَّس كغطاء شكلي.

لذا يكون المطلوب ليس شعارات، بل خطوات وانتقال واضح نحو احتكار القرار الأمني وتمكين فعلي للمؤسسة العسكرية سياسيًّا قبل أن يكون عسكريًّا. إطلاق مسار جدّي للاستراتيجية الدفاعية، لا إعادة تدوير نقاشاتها.

الفارق هذه المرة أن الفشل لن يُفسَّر كعجز ظرفي، بل كخيار ضمني بترك الأمور خارج الدولة.

خامسًا - الاقتصاد كعامل كبح... أو تفجير

لبنان لم يعد يحتمل حربًا جديدة هذه حقيقة شبه محسو مة .

لكن الخطورة تكمن في منطق موازٍ بدأ يطلُّ برأسه: «إذا كان الانهيار قائمًا، فما الذي سنخسره؟».

هذا التفكير يحوّل الأزمة الاقتصادية من عامل ردع إلى عامل تبرير، وهو تحوّل بالغ الخطورة.

في المقابل، المجتمع الدولي يقدّم معادلة واضحة: استقرار مقابل دعم، لكن ضمن شروط تعني عمليًّا إعادة ترتيب موازين القوة داخل الدولة.

سادسًا - المزاج الشعبي - استقرار هش

المجتمع اللبناني ليس موحّدًا، بل منقسم بين رغبة حقيقية بالخروج من دوامة الحروب وقابلية دائمة للتعبئة تحت الضغط.

هذا التناقض يجعل الشارع عنصرًا غير قابل للتنبؤ فقد يكون عامل تهدئة... أو وقود تصعيد.

سابعًا - تقاطع النوايا: لا أحد يريد الحرب... ولا أحد يحسم السلام

إسرائيل تريد أمنًا مستقرًا على حدودها، لا اتفاقًا مُكلفًا، و«حزب الله» يريد تثبيت موقعه دون خسائر استراتيجية.

لدولة اللبنانية تريد الإمساك بالملف دون امتلاك أدوات كافية، والمجتمع الدولي يريد تهدئة سريعة ضمن مسار طويل ومعقّد. ونتيجة ذلك يكون هو التقاطع على تجنّب الانفجار... من دون اتفاق على الحل.

ثامنًا - السيناريو المرجّح تثبيت «اللّاحل»

أكثر السيناريوهات واقعية ليس السلام ولا الحرب، بل استقرار هشّ يُدار خارجيًّا، وقف إطلاق نار مضبوط، تفاهمات غير معلنة؛ و استمرار الخلل الداخلي نفسه. أو بمعنى آخر: تجميد الأزمة بدل حلّها.

في النهاية المشكلة ليست في المهلة... بل في القرار، فالأسابيع الثلاثة لن تغيّر مصير لبنان، لكنها ستكشفه. هي ليست مهلة لصنع السلام، بل مهلة للإجابة عن سؤال واحد: هل هناك إرادة حقيقية لبناء دولة؟

إذا وُجدت الإرادة، تبدأ المسارات حتى لو طال الزمن. وإذا غابت، لن تمنع أي هدنة حربًا مقبلة.

لبنان لا يقف اليوم بين خيارَين، بل أمام مفترق أخطر: إما تثبيت منطق الدولة تدريجيًّا، أو تثبيت واقع أن الدولة نفسها ليست صاحبة القرار. وفي هذه الحالة، لن تكون الحروب استثناءً...

بل القاعدة التي تتكرَّر بأشكال مختلفة.

سوق الشتّامين: ضجيج بلا موقف

علي منصور

ما نشهده اليوم في لبنان ليس مجرّد تدهور سياسي أو أمني، بل انحدار واضح في مستوى اللغة نفسها. لم يعد الخلاف يُعبَّر بالأفكار، بل بالشتيمة. ولم يعد النقاش ساحة لتبادل الآراء، بل مساحة مفتوحة للشتّامين.

هناك وهْم واسع الانتشار بأن الشتائم يمكن أن تكون موقفًا، وأن رفع الصوت، واستخدام أقسى العبارات وأقذعها، كافٍ لإثبات الجرأة أو صدْق القول. لكن الحقيقة أبسط وأكثر قسوة: الشتيمة ليست موقفًا، بل عجز عن إنتاج موقف. هو بديل رخيص عن التفكير، وأقصر الطرق للظهور، وأسرعها سقوطًا.

الأخطر أن هذا الخطاب لم يعد هامشيًّا. لم تعد لغة الشارع مقصورةً عليه؛ بل تسلّلت إلى الإعلام والسياسة، ووصلت حتى إلى الفضاء الأكاديمي. الجميع بات يتحدّث اللغة نفسها، وكأننا أمام عملية تعميم للشتائم بوصفها أداة وحيدة للتعبير. وهكذا، يتحول النقاش العام إلى ساحة صراع لفظي بين شتّامين، لا بين أصحاب أفكار.

في ظلّ العنف الدائر اليوم، وارتفاع منسوب التوتُّر والانقسام، يصبح هذا الانحدار أكثر خطورة؛ لأن اللغة ليست منفصلة عن الواقع، بل جزء منه. حين تُصبح الشتائم هي القاعدة، يصبح العنف أكثر قابلية للتبرير. وحين تُختزل المواقف إلى إهانات، يسهل الانتقال من الكلام إلى الفعل.

يبرّر البعض هذا السلوك بأنه «ردّ فعل». يقولون: نحن نشتم لأننا نُشتَم. كأن الشتيمة تُصبح مشروعة لمجرد أنها ردُّ فعلٍ على شتيمة أخرى. لكن بهذا المنطق، لا يعود هناك فرق بين فعل وردّة فعل. كلاهما ينحدر إلى المستوى نفسه. كلاهما يساهم في تعميم الرداءة نفسها. وكلاهما يلغي أي إمكانية للارتقاء بالنقاش.

ولا يقف الأمر عند الشتيمة فقط، بل يتجاوزه إلى الشماتة والاستهزاء بالخصم، مهما بلغ مستوى الخصومة، وحتى في حالات العداء المطلق. هذا السلوك لا يغيّر موقف أحد، ولا يقرّب أي مسافة، ولا يُسهم في تعديل ميزان واقع. على العكس تمامًا، هو يدفع الخصم إلى مزيد من الانغلاق والتصلّب، ويحوّل المواجهة إلى سباق في الإهانة: مَن يشتم أكثر، مَن يستهزئ أكثر، ومَن صوته أعلى.

وهنا تتكرّس المشكلة: لا يعود النقاش حول القضايا، بل حول الأسلوب؛ لا حول ما يُقال، بل كيف يُقال، ومَن قاله بحدّة وعنف أكبر. ومع الوقت، نُصبح جميعًا أسرى هذا الانحدار، ندور في حلقة مفرغة من خطاب كراهية وتفاهة في آن واحد، لا يُنتج إلّا مزيدًا من تغذية العنف القائم، ويمنحه شرعية لغوية راسخة.

هذا ليس دفاعًا عن «التهذيب» بالمعنى السطحي، ولا دعوة إلى لغة منمَّقة. بل رفض واضح لتحويل الشتيمة والسُباب إلى معيار للنقاش؛ لأن الاستمرار في هذا المسار لا ينتج إلّا مزيدًا من الفراغ. الشتّام، مهما علا صوته، يبقى محدود الأدوات. يكرّر نفسه، يستهلك مفرداته، ويستنزف تأثيره بسرعة. وما قد يبدو في البداية قويًّا، يتحول مع الوقت إلى ضجيج مكرور لا يُثير إلّا الاشمئزاز والملل أو السخرية.

المشكلة أن هذا النمط لا يكتفي بإفراغ الخطاب من مضمونه، بل يُعيد تشكيل الفضاء العام على صورته. يُصبح السُباب هو اللغة المشتركة، ويُقصى كل مَن يحاول التفكير خارج هذا القالب. وهكذا، لا نخسر فقط مستوى النقاش، بل نخسر أيضًا القدرة على إنتاج بدائل، أو حتى تخيّلها.

في النهاية، إما الاستمرار في هذا الانحدار، حيث يتحوّل الجميع إلى شتّامين فارغين، يتبادلون الإهانات والتهديد والوعيد، عاجزين عن إنتاج أي فكرة، وعديمي الأثر، لا وظيفة لهم سوى الضجيج، ليتحوّلوا إلى مجموعة لا تستحق أكثر من منصات الشارع ولغته؛ أو إعادة الاعتبار للّغة بوصفها أداة تفكير، لا مجرد وسيلة مبتذَلة لتفريغ عُقد النقص وإشباع هوَس الظهور.

فنّ تحويل الهزائم إلى انتصارات... حين تصبح السردية بديلًا عن الواقع

جاد الأخوي

ليسوا مجرّد طرف في صراع، بل مدرسة كاملة في صناعة الوهم. لديهم قدرة لافتة، تكاد تكون احترافًا متقدّمًا، على تحويل الهزيمة إلى انتصار، والكارثة إلى ملحمة، والدمار إلى «دليل صمود». والأخطر من هذه القدرة في حدّ ذاتها، أنّها لا تبقى خطابًا معلّقًا في الهواء، بل تجد من يتلقّاها ويكرّسها ويُعيد إنتاجها داخل بيئتها، حتى تصبح الرواية بديلًا من الواقع، لا تفسيرًا له.

في اللحظة التي يُعلَن فيها وقف لإطلاق النار، يفترض أن يبدأ الحساب: ماذا خسرنا؟ ماذا ربحنا؟ هل تحقّقت الأهداف؟ هل كان الثمن مبرّرًا؟

لكن ما يحصل هو العكس تمامًا. بدل فتح النقاش، يُغلق. بدل مراجعة النتائج، يُعاد تعريفها. وبدل تسمية الأشياء بأسمائها، تبدأ عملية إعادة تركيب شاملة للمعنى.

أول خطوة في هذا المسار هي اغتيال مفهوم النصر نفسه. لم يعد النصر يعني تحقيق أهداف واضحة، أو حماية المجتمع، أو حتى تقليل الخسائر. النصر يُختزل إلى فكرة واحدة: «لم نسقُط». يكفي أنك ما زلت موجودًا، أنك لم تُهزم بشكل كامل ونهائي، لكي تُعلِن الانتصار. بهذه التورية البسيطة، يتمّ خفض سقف التقييم إلى أدنى حدّ ممكن، بحيث يصبح من شبه المستحيل الاعتراف بالخسارة. كل ما هو دون الانهيار الكامل يمكن تسويقه كنجاح وانتصار ومكاسب.

لكن هذا وحده لا يكفي. لذلك تأتي الخطوة الثانية: فصل النتيجة عن الكلفة. القتلى، مهما كان عددهم، لا يدخلون في حساب النتيجة. الجرحى، مهما كانت معاناتهم، لا يُستخدمون كمؤشر. المدن المدمّرة، القرى التي سُوّيت بالأرض، البنية التحتية التي انهارت، الاقتصاد الذي يلفظ أنفاسه... كل ذلك يُوضع جانبًا. يُقال ببساطة: نعم، هناك ثمن، لكن هذا لا يغيّر في النتيجة. هكذا تُسحب الوقائع الأكثر قسوة من معادلة الحكم، ويُترك المجال مفتوحًا أمام خطاب بلا كلفة.

ثم تأتي عملية أخطر: تحويل الخسارة إلى قيمة أخلاقية. القتلى لا يُقدَّمون كخسارة، بل كـ«تضحيات». والفرق هنا ليس لغويًّا فقط، بل سياسي عميق. الخسارة تفتح الباب للسؤال: لماذا حصلت؟ هل كان يمكن تجنّبها؟ من يتحمّل مسؤوليتها؟ أما «التضحية»، فهي تُغلِق هذا الباب بالكامل. تصبح واجبًا، شرفًا، قداسة. من يجرؤ على مساءلتها يُتّهم بأنه يقلّل من قيمتها، أو يُسيء إلى أصحابها. وهكذا، تتحوّل الكارثة إلى درع يحتمي به مَن تسبّب بها.

وعندما تضيق الوقائع المحلية ولا تعود قابلة للتبرير، يتمّ توسيع إطارها. ما جرى هنا لا يُقدَّم كحدث لبناني أو محلي، بل كجزء من معركة كبرى تمتد على مستوى المنطقة، أو حتى التاريخ. فجأة، لا يعود مهمًّا ما خسرته هذه المدينة أو تلك القرية، لأن «الصورة الأكبر» إيجابية. إنها عملية تهريب للخسارة من مكان يمكن قياسه ولمسه، إلى فضاء واسع ومجرّد لا يمكن الإمساك به. هناك، في هذا الفضاء، يصبح كل شيء خاضعًا للتأويل.

ولتعزيز هذه السردية، يتمّ نقل النقاش من الوقائع إلى النوايا. لا يُسأل: ماذا حصل فعليًّا؟ بل: ماذا كان يريد العدو؟ وإذا لم يحقّق كل ما أراد، يُعلَن النصر. حتى لو تحقّق جزء كبير من أهدافه، حتى لو كان الضرر هائلًا، يتمّ التركيز فقط على ما لم يتحقق. إنها لعبة ذكية: بدل مقارنة الواقع بما يجب أن يكون، يُقارَن بما كان يمكن أن يكون في أسوأ السيناريوهات. وبما أن الأسوأ لم يحدث بالكامل، يصبح الواقع رغم قسوته انتصارًا.

ثم تأتي المقارنة الأكثر تضليلًا: مقارنة الواقع السيّئ بكارثة متخيّلة. «لولا ما فعلناه، لكانت النتيجة أسوأ بكثير». هذه الجملة وحدها كفيلة بإسكات أي نقاش. فهي تنقل النقاش من أرض الواقع إلى عالم الافتراض، حيث لا يمكن إثبات أو نفي شيء. وهكذا، يصبح كل ما حدث مهما كان قاسيًا أفضل الممكن، لا نتيجة خيارات يمكن محاسبتها.

لكن كل هذه الأدوات، على قوتها، لا تكفي إذا بقي المجال مفتوحًا للنقاش الحر. هنا يدخل العنصر الأكثر حسمًا: التخوين. عندما تبدأ الفجوة بين الواقع والرواية بالاتساع، يصبح من الضروري جَسْر هذه الفجوة. ليس عبر تحسين الرواية، بل عبر قمع السؤال. كل مَن يسأل عن عدد القتلى، عن جدوى الحرب، عن معنى هذا الدمار، يُوضَع فورًا في خانة الشك. هل يخدم العدو؟ هل يُضعف الجبهة؟ هل يطعن «التضحيات»؟ وهكذا، يتحوّل النقاش من مسألة عقلانية إلى اختبار ولاء. لم يعد السؤال: هل ما جرى كان صحيحًا؟ بل: هل أنت معنا أم ضدنا؟

ومع تصاعد هذا المنطق، نصل إلى مرحلة أكثر خطورة: الانقلاب على الداخل. فـ«الانتصار» لا يُستخدم فقط لتبرير ما حصل، بل لفرض ما سيحصل. يُقال ضمنيًّا، وأحيانًا علنًا، إن من حق مَن «انتصر» أن يحدّد قواعد اللعبة الداخلية. السلاح الذي قيل إنه لحماية البلد من الخارج، يتحوّل إلى عنصر حسم داخلي، ولو بشكل غير مباشر. تُفرض توازنات، تُعطَّل مؤسسات، يُمنع أي نقاش جدّي حول البدائل، تحت عنوان واحد: لا تمسّوا ما حقّق النصر.

في هذه اللحظة، تتراجع الدولة إلى الخلف. لا تعود المرجعية الأولى، بل تصبح واحدة من مكوّنات مشهد تُحدّد قواعده قوة موازية. الشرعية الدستورية تُزاح تدريجيًّا لمصلحة «شرعية الإنجاز». ومَن يعترض، لا يُناقَش، بل يُتّهم. وهكذا، يلتقي التخوين مع السياسة، ويتحوّل «الانتصار» إلى أداة لإعادة تشكيل الداخل.

لكن، رغم كل هذا، يبقى السؤال الأهمّ: لماذا تنجح هذه السردية؟ لماذا تجد مَن يصدّقها، بل مَن يدافع عنها؟ هنا ندخل إلى البُعد الاجتماعي والنفسي. فالأمر لا يتعلّق فقط بالدعاية، بل ببيئة كاملة تعيش تحت تأثيرها. الخوف يلعب دورًا: الخوف من العدو، من الانقسام، من المجهول. الولاء أيضًا حاضر: ولاء تاريخي، عاطفي، أيديولوجي. وهناك أيضًا التعبئة المستمرة، التي تُعيد إنتاج نفس المفاهيم جيلًا بعد جيل، حتى تصبح بديهية.

إلى جانب ذلك، هناك عامل لا يقل أهمية: غياب البديل. حين لا توجد رواية مضادة واضحة ومقنعة، يصبح من السهل للرواية الأقوى تنظيمًا وانتشارًا أن تهيمن. حتى مَن يشكّك، قد لا يجد ما يتمسّك به، فيفضّل الصمت أو الانخراط في السردية السائدة. ومع الوقت، تتحوّل هذه السردية إلى واقع نفسي، حتى لو كانت بعيدة عن الواقع المادي.

هنا تكمن الكارثة الحقيقية. ليست فقط في تحويل الهزيمة إلى انتصار، بل في تحويل هذا التحويل نفسه إلى حقيقة مقبولة. في أن يصبح التشكيك مستحيلًا، والنقاش محرّمًا، والمساءلة خيانة. في أن يعيش مجتمع كامل داخل سردية واحدة، بينما الواقع يسير في اتجاه آخر.

لكن مهما بلغت براعة هذا «الفن»، تبقى هناك حدود لا يمكن تجاوزها إلى ما لا نهاية. الواقع، مهما تمّ تزويره،

يعود ليفرض نفسه. الاقتصاد لا يتعافى بالشعارات. البيوت لا تُبنى بالكلمات. الجرحى لا يُشفون بالخطابات. ومع مرور الوقت، تبدأ الفجوة بالاتساع أكثر فأكثر بين ما يُقال وما يُعاش.

عندها، يظهر التحدّي الحقيقي. ليس فقط في مواجهة الرواية، بل في استعادة القدرة على رؤية الواقع كما هو، بلا تزييف ولا خوف. في إعادة تعريف النصر والخسارة بمعايير واضحة: حماية الناس، تقليل الكلفة، تحسين شروط الحياة. في كسر الحلقة التي تجعل من كل كارثة مادة لخطاب جديد، بدل أن تكون درسًا يُبنى عليه.

في النهاية، قد ينجح هذا الفن مرارًا في تأجيل الحقيقة، لكنه لا يستطيع إلغاءها. يمكنه أن يقنع، أن يعبّئ، أن يفرض نفسه لفترة، لكنه يبقى معلّقًا فوق واقع لا يشبهه.

والسؤال ليس إن كانت هذه الفجوة ستنكشف، بل متى، وبأي ثمن إضافي.

لأن الثمن، في كل مرة، لا يُدفع في الخطاب... بل في الناس.

كيف عبَّد المشروع النووي الإيراني طريق الهيمنة الغربية

أكرم محمود

منذ أن أُسرجت خيول الثورة في إيران، والبوصلة تلوذ بمرافئ «التصدير» بدلاً من مرافئ «التشييد»؛ فبدلاً من أن تغدو الدولة واحةً للازدهار الاقتصادي ومنارةً لرفاهية الإنسان، اختارت طهران أن تُسكن طموحاتها في فوهات المدافع ودهاليز المحاور. لقد استبدلت رغيف المواطن الكادح ببارود الوكالات، فبات الشعب الإيراني يئن تحت وطأة عوزٍ أليم، بينما تتدفق شرايين أمواله لتغذّي أذرعاً عسكرية استهلكت الأخضر واليابس في حروبٍ عبَثية، حوّلت مقدرات الأمة إلى وقودٍ لنيرانٍ إقليمية لا تنطفئ.

المفارقة النووية: حين تكذب الأرقام ادّعاء السِّلم

وفي أروقة المفاعلات، تتجلّى الفجوة السحيقة بين خطابٍ يتدثَّر ببردة «السلمية» وواقعٍ يلهثُ خلف سَراب القنبلة. فإذا كان اليورانيوم بتركيزه المتواضع (٣.٥٪) يفيضُ بنور الطاقة للأغراض المدنية، فما الذي يبتغيه التخصيب حين يلامسُ تخوم الـ ٦٠٪؟ إنها الحقيقة التقنية التي لا تُجيد التجمُّل؛ تفضحُ النوايا الدفينة وتؤكد أن ما خَفي خلف جدران المختبرات هو سعيٌ محمومٌ لامتلاك سلاح الردع، ضاربةً بمصداقية العهود عرض الحائط.

الذَّرة كدرعٍ لـ«البلطجة» الإقليمية

لكنَّ الأخطر في هذا الطموح النووي ليس مجرد امتلاك السلاح، بل الغاية الوظيفية منه؛ إذ تسعى طهران لامتلاك «مظلّة حصانة» تتيح لها ممارسة البلطجة السياسية والعسكرية دون خوفٍ من عقاب. إن القنبلة المنشودة هي «درع المشروع» الذي يهدف إلى شلِّ إرادة الردع لدى دول الجوار، لكي تغدو الميليشيات التي زرعتها في العراق وسوريا ولبنان واليمن خناجر طليقة، تمارس العربدة والتخريب وهي مطمئنة إلى أن «الرأس» المحرك لها يتلفَّح بعباءة الترهيب النووي.

تحريرٌ بالوكالة... وهيمنةٌ بالأصالة

لقد اتخذت السياسة الإيرانية من «القدس» قميص عثمان، ترفعه شعاراً لتُخفي خلفه أطماعاً إمبراطورية تهدف للسيطرة على ثروات المنطقة. وما كان شعار التحرير إلّا غطاءً لسياسةٍ توسُّعية استحلّت مقدّرات العراق وسوريا، ونفخت في بوق «الطائفية» حتى مزّقت النسيج الاجتماعي العربي. ولم ينجُ الجرح الفلسطيني من هذا العبث؛ إذ أتى التدخل الإيراني معولاً لتعميق الانقسام الداخلي، مما أضعف الموقف العربي ومنح الاحتلال فرصة ذهبية، في وقتٍ كان فيه الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون لوحدة الصف.

إرث الفوضى وتدمير المجتمعات

ولم تكتفِ هذه السياسة بتمزيق الخرائط، بل غارت في تمزيق النفوس؛ فخلف ستار الأذرع المسلحة، نُشرت الفوضى، وتهاوت اقتصاديات دولٍ كانت شامخة. والأدهى من ذلك هو المنهجية المتبعة في تدمير الشباب العربي عبر نشر سموم المخدرات والفساد، في استراتيجيةٍ لا تكتفي بكسر الجيوش، بل تسعى لتفتيت المجتمعات من جذورها لتسهيل إخضاعها.

إن السلاح النووي في يد النظام الإيراني ليس إلّا «الطلقة الأخيرة» في جعبة مشروعٍ توسعي؛ يريد تأميم الفوضى وجعل التدخل في شؤون الآخرين قدَراً لا يمكن مواجهته.

إنها المأساة حين يُضحي نظامٌ بمستقبل شعبه وأمن جيرانه في سبيل «أوهامٍ نووية» تمنح الميليشيات حق العربدة، وتترك المنطقة رهينةً لابتزازٍ لا ينتهي.

لا تكمن معضلة المنطقة مع إيران في رغبتها بامتلاك أدوات القوة، بما فيها السلاح النووي كخيار استراتيجي للدول في عالم لا يعترف إلّا بالأقوياء، بل تكمن المعضلة الحقيقية في «السلوك الوظيفي» لهذه القوة. فالخوف ليس من «الذَّرة» كتقنية، بل من استخدامها كمظلة لحماية مشروع «تصدير الفتن» وتأمين غطاء نووي لميليشيات عابرة للحدود تمارس التخريب تحت لافتات مذهبية ضيقة.

الاحتلال الإسرائيلي هو علّة العلل وهذا بديهي

ولكن هل كانت إيران هي الحل؟

إن المراجعة العميقة لما آلت إليه أحوال المنطقة تكشف عن حقيقة مرة؛ وهي أن المشروع الإيراني، بسياساته التوسعية وأذرعه المذهبية، لم يكن يوماً ترياقاً للاستعمار، بل كان «الذَّريعة المثالية» التي أعادت إطلاق يد الهيمنة الأميركية والغربية في بلادنا. لقد جلب هذا المشروع من الشرور ما فاق التوقعات، حيث قُدِّم لقمة صائغة للقوى الإمبريالية لتعود تحت دعاوى «الحماية» و «مكافحة الإرهاب الميليشياوي»، مما جعل المنطقة مسرحاً لصراع إرادات دولية وإقليمية على حساب الإنسان العربي وسيادته.

عن ذكرى ١٣ نيسان في ظلِّ حروب المحاور... لبنان وأخطار العنف المفتوح

رنا شمص

لا يمكن اختزال تاريخ ١٣ نيسان في كونه ذكرى اندلاع الحرب الأهليّة عام ١٩٧٥، لأنّ ما بدأ في ذلك اليوم لم ينتهِ فعليًّا، بل تغيّر شكله فقط. فالحرب في لبنان لم تُحسم، ولم تُقفل، ولم تتحوّل إلى ماضٍ، بل استمرّت كامنة في بُنية النظام السياسي، تظهر تارةً على شكل انفجارات أمنية، وطورًا على شكل أزمات سياسيّة واقتصاديّة متلاحقة، إلى أن بلغت اليوم مستوى أكثر خطورة مع انخراط «حزب الله» في صراعات إقليمية مفتوحة.

المشكلة في التجربة اللبنانيّة ليست في الحرب نفسها بقدَر ما هي في الطريقة التي أُديرت بها نهايتها. إذ لم تُبنَ تسوية ما بعد ١٩٩٠ على مراجعة نقديّة أو على إعادة تأسيس الدولة، بل على إعادة توزيع السلطة بين القوى التي خاضت الحرب، بحيث انتقلت هذه القوى من الميدان إلى المؤسسات من دون أن تتخلّى عن منطقها. هكذا، لم تنتصر الدولة على الميليشيا، بل استوعبتها، ولم يُهزم منطق الغلَبة، بل أُعيد إنتاجه بصيغ سياسيّة.

هذا الواقع أنتج نظامًا مشوّهًا: دولة قائمة شكليًّا لكنّها فاقدة للسيادة الكاملة، ومؤسّسات تعمل ضمن توازنات طائفيّة دقيقة، وسلطة تستمدّ شرعيّتها من ماضيها القتالي أكثر مما تستند إلى مشروع وطني جامع. وبذلك، لم يخرج لبنان من الحرب، بل دخل في مرحلة إدارتها بوسائل مختلفة، حيث حلّ الصراع السياسي محل المواجهة العسكريّة، من دون أن يختفي جوهر النزاع.

في موازاة ذلك، لم يكن المسار الاقتصادي منفصلًا عن هذا التكوين السياسي. فالنموذج الذي تكرّس بعد الحرب لم يكن مشروع إعادة بناء بقدَر ما كان امتدادًا لمنطق تقاسُم النفوذ، حيث تحوّلت الدولة إلى أداة توزيع للمغانم، وتحوّل الاقتصاد إلى نظام ريعي هشّ، قائم على الدِّين والزبائنيّة. هذا النموذج لم يؤسّس لاستقرار، بل راكم هشاشة انفجرت لاحقًا في انهيار شامل، كشف حدود النظام وقدرته على الاستمرار.

غير أنّ الأخطر من كل ذلك، هو أنّ الحرب لم تُفهم ولم تُراجع. لم تُكتب رواية وطنيّة مشتركة، ولم تحصل مساءلة حقيقيّة، بل جرى استبدال ذلك بسرديّات متناقضة، يبرّر فيها كل طرف نفسه، ويلقي بالمسؤولية على الآخرين. هذه الثقافة، التي يمكن وصفها بثقافة الإنكار، جعلت الحرب قابلة للتكرار، لأن أسبابها النفسيّة والسياسيّة بقيت في الوجدان، من دون أي محاولة جدّيّة لمعالجتها.

في هذا السياق، لم تعد الطائفيّة مجرّد سبب من أسباب الحرب، بل تحوّلت إلى نظام حكم متكامل. فهي لم تعد تعبيرًا عن انقسام اجتماعي فحسب، بل أصبحت الأداة التي تُدار من خلالها الدولة، وتُوزّع عبرها السلطة والثروة. وهكذا، باتت الطائفيّة شرطًا لاستمرار النظام، لا مشكلة يسعى إلى حلّها، ما جعل أي محاولة إصلاح تصطدم بجدار بنيته العميقة.

لبنان في قلب حرب المحاور

لكن ما يجعل لحظة اليوم أكثر خطورة من أي وقت مضى، هو انتقال لبنان من كونه ساحة صراع داخلي إلى كونه جزءًا من صراع إقليمي مفتوح. فالمواجهة بين إيران وإسرائيل لم تعد بعيدة عن لبنان، بل باتت تجري على أرضه، من خلال دور متقدم يلعبه «حزب الله» ضمن استراتيجيّة اقليميّة أوسع. هذا التحوّل نقَل مركز القرار الاستراتيجي من الدولة إلى محور خارجي، وربط مصير لبنان بحسابات تتجاوز قدرته على التحكُّم بها.

لم يعد السؤال اليوم فقط عن التوازنات الداخليّة، بل عن موقع لبنان في صراع كبير لا يملك أدوات التأثير فيه. ومع تصاعد المواجهات، تتكشف هشاشة المعادلات التي سادت في السنوات الماضية، وفي مقدَّمها معادلة «توازن الردع»، التي كانت تُقدّم كضمانة للاستقرار. فالواقع الحالي يشي بأنه لا وجود لهذه المعادلة في ظلّ تفوّق عسكري إسرائيلي واضح، ودعم دولي واسع له، مقابل غياب أي مظلّة حماية فعليّة للبنان.

في ظلّ هذا الاختلال، يتحوّل أي تصعيد إلى خطر وجودي، لا سيما أنّ لبنان لم يعد يمتلك مقوّمات الصمود: دولة منهارة، اقتصاد مدمّر، ومجتمع مثقَل بالأزمات. وهنا تتكشّف المفارقة القاسية: بلد عاجز عن إدارة شؤونه اليوميّة، يجد نفسه منخرطًا في واحدة من أخطر صراعات المنطقة.

ما بعد التسوية: إعادة رسم موازين القوى في الداخل

هذ الواقع يُعيد طرح مسألة أساسيّة: مَن يملك قرار الحرب والسلم؟ فالدولة، التي يفترض أن تكون المرجعيّة الوحيدة، لم تعد كذلك في الواقع، حيث يتوزّع القرار بين قوى متعدّدة، داخليّة وخارجيّة. هذا التعدّد لا يُضعف الدولة فقط، بل يضرب فكرة السيادة من أساسها، ويجعل المجتمع بأكمله عُرضة لنتائج قرارات لا يشارك في صنعها.

وفي هذا السياق، يبرز سؤال يطرح نفسه ضمن النقاش السياسي، أحيانًا بصوت منخفض وأحيانًا بشكل مباشر: هل نحن أمام مرحلة إعادة رسم موازين القوى في الداخل اللبناني بعد أي تسوية إقليميّة محتملة؟ وهل يمكن أن تفتح هذه التحوّلات الباب أمام فرض وقائع جديدة تتجاوز التوازنات القائمة؟

هذا السؤال لا ينطلق من فرضيّات مجرّدة، بل من تجربة لبنانيّة سابقة، حيث غالبًا ما كانت التحولات الإقليميّة تنعكس مباشرة على الداخل، سواء عبر إعادة توزيع السلطة أو عبر استخدام فائض القوّة لفرض معادلات جديدة. ومع وجود قوّة عسكريّة منظّمة خارج إطار الدولة، يصبح هذا الاحتمال جزءًا من النقاش الواقعي.

ومع ذلك، فإنّ اختزال المسألة بفكرة «انقلاب عسكري» بالمعنى التقليدي قد يكون تبسيطًا مضلّلًا. فلبنان، بحُكم تركيبته، لا يشهد انقلابات كلاسيكيّة، بل تحوّلات تدريجيّة في موازين القوى، تُفرض عبر السياسة حينًا، وعبر الوقائع الميدانيّة حينًا آخر. وهذا ما يجعل الخطر أكثر تعقيدًا: ليس في حدث مفاجئ، بل في مسار تراكمي يؤدي إلى تكريس واقع جديد، تتراجع فيه الدولة أكثر لمصلحة قوى الأمر الواقع.

هنا تحديدًا، تتقاطع هذه الهواجس مع جوهر أزمة النظام. فالمشكلة لا تكمن فقط في نيّات الطرف الآخر، بل في غياب الضوابط الوطنيّة التي تمنع استخدام القوّة في الداخل، أو توظيفها في إعادة تشكيل السلطة. وعندما يغيب هذا السقف، يصبح كل توازن مؤقتًا، وكل تسوية قابلة للتحوّل إلى محطّة انتقال نحو اختلال أكبر.

بهذا المعنى، يعود لبنان إلى أحد أخطر أخطاء تجربته

السابقة: تحميل نفسه أكلاف صراعات تفوق قدرته، والارتهان لمحاور خارجية، على حساب المصلحة الوطنيّة. الفارق أنّ هذا الانخراط اليوم أكثر عمقًا، وأكثر ارتباطًا ببُنية النظام نفسه، ما يجعل الخروج منه أكثر تعقيدًا.

في قلب هذا المشهد، تبرز إشكاليّة العلاقة بين المقاومة والدولة، التي لم تُحسم منذ عقود. فبينما يُطرح دور المقاومة في مواجهة إسرائيل كحاجة وطنيّة، يبقى غياب إطار جامع ينظّم هذا الدور ضمن استراتيجيّة دولة، مصدرًا دائمًا للتوتّر. إذ لا يمكن لدولة أن تستقيم في ظل إزدواجيّة السلاح والقرار، كما لا يمكن تجاهل تعقيدات الصراع الإقليمي الذي يفرض نفسه على لبنان.

هذا التناقض غير المحسوم يضع البلد أمام مأزق مفتوح: كيف يمكن الجمع بين منطق الدولة ومنطق المحور؟ وكيف يمكن حماية السيادة في ظلّ تعدّد مصادر القرار؟ وهي أسئلة لا يمكن الهروب منها، لأنّها تمسّ جوهر الكيان نفسه.

وإذا كانت الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ قد كشفت أزمة نظام، فإنّ الأزمة الحاليّة تتجاوز ذلك إلى تهديد وجودي. فلبنان اليوم لا يواجه فقط خللًا في توازناته، بل يعيش انهيارًا شاملًا يطال مؤسّساته واقتصاده ونسيجه الاجتماعي، بالتوازي مع انخراطه في صراعات اقليميّة. هذا التداخل يجعل أي اهتزاز قابلًا للتحوّل إلى انفجار كبير، في بلد فقَد قدرته على امتصاص الصدَمات.

إشكاليّة التغيير: حدود الإصلاح

رغم ذلك، لا تزال الدعوات إلى الإصلاح تتكرّر، من دون أن تتمكّن من تحقيق اختراق حقيقي. والسبب أن المشكلة لا تكمن فقط في السياسات، بل في القواعد التي تحكم النظام. فكل محاولة تغيير تصطدم بمصالح متشابكة، وببنية طائفيّة مغلقة، وبارتباطات خارجيّة تحدّ من إمكان اتّخاذ قرار مستقل.

لذلك، لم يعد كافيًا الحديث عن إصلاحات جزئيّة، لأنّ الأزمة أعمق من أن تُعالج بتعديلات محدودة. المطلوب هو إعادة طرح السؤال الأساسي حول طبيعة الدولة نفسها: هل يبقى لبنان نظامًا قائمًا على المحاصصة والتوازنات الهشّة، أم يتحوّل إلى دولة فعليّة تحتكر القرار والسيادة؟

الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، لكنّها تبدأ من مسلّمة واضحة: لا يمكن قيام دولة من دون حصريّة السلاح، ولا سيادة من دون قرار وطني مستقل، ولا استقرار من دون نظام سياسي يتجاوز القيد الطائفي. ومن دون ذلك، سيبقى لبنان عالقًا في الدوّامة نفسها، حيث تتكرّر الأزمات بأشكال مختلفة، من دون أفق للخروج منها.

في المحصّلة، لا تبدو ذكرى ١٣ نيسان مجرّد استعادة لماضٍ مأساوي، بل تحذيرًا مستمرًّا. فلبنان لم يتعافَ من الحرب، بل انتقل من حرب أهليّة إلى حروب متداخلة، داخليّة وإقليميّة، تجعل مستقبله أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

السؤال اليوم لم يعد كيف نتجنّب حربًا جديدة، بل كيف نخرج من الحرب المستمرّة منذ نصف قرن. لأنّ الحرب التي لا تُحسم، لا تنتهي، بل تعود في كلّ مرة بشكل أكثر قسوة. وإذا لم يتحوّل هذا الإدراك إلى مشروع سياسي واضح، سيبقى لبنان يدور في الداوّامة نفسها، ساحة لصراعات الآخرين، وأسير تناقضاته، يدفع كلفة حربٍ لم ينجح يومًا في إنهائها.

هل سيسقطُ نظامُ ولايةِ الفقيهِ في إيران؟

علي مازح

القارئُ للأحداثِ السّياسيّةِ التأريخيّةِ في الدّولِ الدّيكتاتوريّةِ المُؤدلَجةِ في العالم، والّتي تهاوت كأحجارِ الدّومِنو بعد عقودٍ من الهيمنةِ والتّسلّطِ، بفعلِ سياساتِها الانعزاليّةِ وقمعِها لحرّيّاتِ التّعبيرِ فيها يؤكّدُ اليومَ على حتميّةِ سقوطِ أيِّ نظامٍ في العالمِ يَحذو حذوَها.

في العامِ ١٩٩١ لَفظَ الاتحادُ السّوفياتيُّ أنفاسَه الأخيرةَ رغم قُدراتِهِ العسكريَّةِ الهائلةِ، كدولةٍ عظمى وتوسُّعِهِ بضمِّ الجمهوريّاتِ السّوفياتيّةِ، الّتي تشكّلت من عدّةِ دولٍ احتلتها الامبراطوريّةُ الرّوسيَّةُ التي أسقطتها الثّورةُ البلشفيّةُ سنةَ ١٩١٧ لأسبابٍ عديدةٍ منها: هيمنةُ الحزبِ الواحدِ على مفاصلِ الحُكمِ ضِمنَ دولِ الاتحادِ وقمعُ الحرّيّاتِ العامّةِ فيها والدّخولُ في سباقِ التّسلّحِ في مواجهةِ الولاياتِ المتّحدةِ الأميركيّةِ، ما تسبّبَ بضعفِ الاقتصادِ في دولِ الاتحادِ السّوفياتيّ وتفكّكِهِ.

سَقط الاتحادُ السّوفياتيُّ سابقًا وسَيَسقُطُ نظامُ ولايةِ الفقيهِ في إيرانَ حتمًا، وما حدث ويحدُثُ اليومَ في إيرانَ من خنقٍ للحُرّيّاتِ العامّةِ وهيمنةِ نظامِ الملالي المُتخلّفِ على مقدّراتِ البلادِ وإسرافِهِ في دعمِ المنظّماتِ الإرهابيّةِ المسلّحةِ، التّابعةِ له في بلدانِ ومجتمعاتِ العربِ على حسَابِ حقوقِ الشّعبِ الإيرانيِّ، المظلومِ والمقهورِ في وطَنِهِ واستهتارِهِ باقتصادِ البلادِ المُتهاوي جرّاءَ الحصارِ الأميركيِّ والغربيّ والعقوباتِ الاقتصاديّةِ المفروضةِ على نّظامِ الملالي يؤكّدُ على حتميّةِ سُقوطِ هذا النّظامِ المُتعفِّنِ والفاشي.

وها هي إيرانُ اليومَ تواجهُ أخطرَ مرحلةٍ في تاريخِها الحديثِ، أي منذ تأريخِ ١٩٧٩، «ذكرى انتصارِ الثّورةِ الإسلاميّةِ» بقيادةِ الخُميني. فهي حسبَ القراءاتِ السّياسيَّةِ ليست على وَشْكِ السُّقوطِ، ولكنّ نظامَها يتعرّضُ لاهتزازٍ بنيويٍّ خطيرٍ لأسبابٍ اقتصاديّةٍ وعسكريّةٍ، إضافةً إلى قيامِ النّظامِ الأمنيِّ الإيرانيِّ بقمعِ الحُرّيّاتِ العامَّةِ، وله في ذلك باعٌ طويلٌ، وعمرٌ مَديد، أي منذ انتصارِ الثّورةِ الإسلاميّةِ الخُمينيَّةِ وحتّى يومِنا هذا، وإنّ أيَّ صدمةٍ اقتصاديّةٍ أو عسكريّةٍ قد تُغيّرُ المعادلةَ فجأةً لصالحِ سُقُوطِ هذا النّظام.

إنّ خَشيةَ المسؤولينَ في إيرانَ من أن يُؤدّي الضَّررُ الّذي يلحقُ بالاقتصادِ المُنهَكِ بالفعلِ إلى تصاعدِ المعارضةِ للنّظامِ الحاكمِ بمجرَّدِ انتهاءِ الصِّراعِ، دفعَ بأجهزةِ الشّرطةِ والاستخباراتِ إلى محاولةِ منعِ أيِّ شرارةٍ قد تُشعِلُ فتيلَ الاضطراباتِ الدّاخليّة، أو تزيدُ من حدّتها، والّتي انطلقت في إيران قبل الحربِ الأميركيّةِ الاسرائيليّةِ عليها، من خلالِ تكثيفِ عمليّاتِ القمعِ والاعتقالاتِ الواسعةِ والإعداماتِ للمتظاهرين الغاضبين، كما وتقومُ قوّاتُ الأمنِ وأنصارُها بالانتشارِ الكثيفِ في الشّوارعِ والأحياءِ للتضييقِ على الإيرانيّين ومنعِهم من أيِّ محاولةٍ للخروجِ والتّظاهر، وما يدعو إلى القلقِ والرّيبةِ هو إقدامُ أجهزةِ الأمنِ

والاستخباراتِ على تجنيدِ المدنيّين والأطفالِ للعملِ على حواجزِ التّفتيش.

إيران، الجمهورية الإسلاميّة: «بَاي بَاي» إذا صحّ التّعبير، فلم تعُد كما كانت في الماضي، فهذه الدّولةُ التي قامت منذ الثّورةِ الإسلاميّةِ الإيرانيّةِ على مزيجٍ من العقيدةِ الدّينيّةِ والقبضةِ الأمنيَّةِ، تواجهُ اليومَ أخطرَ اختبارٍ لها في تاريخِها الحديث.

إنّ أخطرَ ما يمكن أن يواجهَه النّظامُ الإيرانيُّ في الدّاخل هو أزمةُ ثقةٍ، إذ لم تَعُدِ الأزمةُ اقتصاديّةً فحسب، بل تحوّلت إلى أزمةِ ثقةٍ شاملةٍ بين الشّعبِ والنّظام. التّضخّمُ المتزايد، وانهيارُ العملة، واتساعُ رقعةِ الفقر، عوامل دفعت بشرائحَ واسعةٍ من الإيرانيّين إلى الشّارع، ليس فقط احتجاجًا على تردّي الأوضاع المعيشيّة، بل اعتراضًا على طبيعةِ النّظامِ نفسِه. وهنا تكمن الخطورة: حين تتحوّلُ المطالبُ من إصلاحٍ إلى تغييرٍ جذريٍّ، يصبحُ الاستقرارُ الأمنيُّ والإقتصاديُّ هَشًّا مهما بلغت قوةُ القبضةِ الأمنيّة.

في المقابل لا يزالُ النّظامُ الإيرانيّ، يعتمدُ على أدواتِه التّقليديّة للحفاظِ على وجودِهِ في مقابلِ إرادةِ شعبِهِ: القمعِ، ضبطِ الفضاءِ الإعلامي، ومنعِ تشكّلِ وتشكيلِ قيادةٍ موحّدةٍ للمعارضة.

وقد أثبتت التّجاربُ السّابقةُ أنّ هذه الأدواتِ قادرةٌ على إخمادِ الاحتجاجاتِ مؤقّتًا، لكنَّها لا تعالجُ جذورَ الأزمةِ.

في المقابل، فإنّ النظامَ الإيرانيَّ يتعرّضُ لضغطٍ خارجيٍّ غيرِ مسبوق. فالتّوتّرات معَ إسرائيلَ والولاياتِ المتّحدةِ الأميركيَّةِ لم تعُدْ مجرّدَ صراعٍ سياسيٍّ، بل تحوّلت إلى مواجهاتٍ مباشرةٍ وغيرِ مباشرة، تُرهقُ الاقتصادَ في البلادِ وتزيدُ من عزلةِ إيرانَ الدّوليّة.

أمّا الخاسرُ الأكبرُ في هذه الحرب هو الشّعبُ الإيرانيّ الّذي سيدفعُ الثّمنَ الأكبرَ.

متى سيسقطُ النّظامُ الإيرانيّ وتحت أيّ ظَرف؟؟؟

سؤالٌ جوهريٌّ في معناه، والجوابُ كما علّمَنا التّاريخ وأثبتت التّجارِبُ أنّ الأنظمةَ الدّيكتاتوريَّةَ والفاشيّةَ الّتي تجمعُ بين الأزماتِ الاقتصاديّةِ العميقةِ والقمعِ الممنهجِ للحرّيّاتِ الشَّعبيَّةِ، وتُواجهُ بسَخَطٍ شعبيّ، وضغطٍ خارجيّ، تدخلُ مرحلةَ «الاهتزازِ البنيويّ»، وهي مرحلة لا تعني السّقوطَ الفوريّ، لكنّها تعني أنّ النّظامَ لم يَعُدْ مستقرًّا كما كان قبل هذه الحرب.

وعلى قاعدة: «فَذَكِّرْ فإنَّ الذِّكرَى تَنفَعُ المُؤمنينَ» لا بدّ من التّذكيرِ والتّنويهِ هنا إلى أنّ سقوطَ الأنظمةِ الشُّموليَّةِ القمعيَّةِ لا يحدثُ فقط بسببِ ضَعفِها واهترائِها وتعفُّنِها كما أثبَتت وتُثبتُ التَّجارِبُ على مَرِّ التّأريخِ، بل أيضًا بسببِ قوّةِ البَديلِ والخَصمِ السّياسيّ لها، وهنا يكمُنُ أحَدُ أبرزِ نِقاطِ ضَعفِ المشهدِ الإيرانيّ: وهو غيابُ قيادةٍ معارِضةٍ مُوحَّدةٍ وقادرةٍ على تحويلِ الغضبِ الشّعبيِّ إلى مشروعٍ سياسيٍّ واضحٍ، يَصُبُّ في مصلحةِ انتصارِ دمِ المعارضةِ الشَّعبيَّةِ على سَيفِ النّظامِ القمعيّ.

يرى العديدُ من المحلِّلين السّيّاسيّين أنّ إيرانَ يبدو أنّها لا تقفُ على حافّةِ سقوطٍ تقليديٍّ يمكنُ توقّعُه بموعدٍ محدَّدٍ، بل تقفُ على حافّةِ تحوّلٍ تاريخيٍّ، قد يأتي فجأةً وبشكلٍ صادمٍ للجميع.

فالنّظامُ الّذي وُلدَ من رَحِمِ ثورةٍ إيديولوجيَّةٍ إسلاميّةٍ يواجهُ اليومَ اختبارَ البقاءِ في بيئةٍ لم تَعُدْ تُشبِهُ تلك الّتي نشأَ وترَعرَعَ فيها، لا داخليًّا ولا خارجيًّا.

يرى البعضُ أنَّ النّظامَ قد ينجحُ في تأجيلِ الانفجار، ويتمكّنُ من فرضِ هُدوءٍ مؤقّتٍ تحتَ وطأةِ القبضةِ الأمنيّةِ، لكنّ الوقائعَ تُشيرُ إلى أنَّ ما يجري ليس موجةً عابرةً، بل هو تراكمٌ طويلٌ لأزماتٍ مؤجّلة.

وعندما تصلُ الأنظمةُ إلى هذه المرحلة، فإنّها لا تسقطُ بالضّرورةِ بسببِ ضربةٍ واحدة، بل تنهارُ حين تعجزُ عن تحمّلِ الضَّرباتِ المتتاليَة.

السُّؤالُ الّذي بدأ يُطرَحُ اليومَ وبقوّةٍ هو: كم من الوقت يستطيعُ هذا النّظامُ الصّمودَ قبل أن يتحوّلَ التآكلُ البطيءُ في مفاصلِهِ إلى انهيارٍ مفاجئ؟

فإن حدَثَ هذا وانهارَ النّظامُ فلن يكونَ الحدث شأنًا إيرانيًّا داخليًّا فحسب، بل سيُحدِثُ زِلزالًا سياسيًّا يُعيدُ رسمَ ملامحِ المِنطَقةِ بأكملِها.

في ختامِ هذه المقالةِ لا بُدَّ من العودةِ قليلًا إلى الوراءِ، إلى صاحبِ الفِكرِ النَّيِّرِ سماحةِ الإمام الشّيخ محمّد مهدي شمس الدّين، لنغرفَ من مَعينِ فكرِهِ غَرفةً، نُروي بها ظمَأنا.

كان سماحةُ العلّامةِ الإمامِ شمس الدّين قد حذَّرَ في أكثرَ من مناسبةٍ من أنّ تحويلَ السّلاحِ إلى هُويَّة والمقاومةِ إلى وظيفةٍ دائمةٍ سيقودُ حتمًا إلى صدامٍ معَ الدَّاخلِ قبلَ الخارج. وهذا ما بدأنا نراهُ جَليًّا اليومَ، فقد بات السِّلاحُ أداةَ تفاوضٍ إقليميٍّ، لا وسيلةَ دفاعٍ وطنيّ.

وفي هذا السِّياق، أذكُرُ إحدى وصايا الإمام الرَّاحل يقولُ فيها: إنّ الشّيعةَ اللبنانيّين ليس لهم مشروعٌ خاصّ منفصلٌ عن الدَّولةِ اللبنانيَّةِ، وإنَّ الحَلَّ الوحيدَ يكمُنُ في مشروعِ الدَّولةِ العادلةِ أو «الدَّولةِ المدنيَّةِ»، كما وصَفَها.

الدَّولةُ الّتي كان يَنشُدُها الإمامُ شمسُ الدِّين «ليست دولةً عسكريَّةً أو دينيَّةً، بل دولةً غيرَ دينيَّةٍ»، دولةً بلا دين.

بعد انتصارِ عامِ ٢٠٠٦ المزعومِ بدأ الإمامُ شمس الدّين يُعبّرُ بوضوحٍ عن قلقِهِ من استثمارِ هذا النّصرِ من جانبِ إيران و«حزبِ اللهِ»، لا بوصفِهِ نهايةَ صراعٍ دفاعيّ، بل بوصفِهِ بدايةَ مشروعٍ إقليميٍّ مفتوح، يجعلُ من الطّائفةِ الشّيعيَّةِ وَقودًا لا شريكًا، لذلك رفعَ الصَّوتَ عاليًا وقالَ في إحدى وَصاياهُ، قبلَ وفاتِهِ بشهرين، مُخاطِبًا شيعةَ لبنانَ: «أوصي الشِّيعةَ في لبنانَ بأن لا ينخرطُوا في مشروعٍ خاصّ، لا سياسيٍّ ولا أمنيٍّ ولا عسكريّ. مشروعُهم هو مشروعُ الدَّولةِ اللبنانيَّة».

رحلة النزوح مستمرة... ٢٤ ساعة على حافة القلق في الطريق إلى الجنوب ومنه

أحمد خواجة

انتظر الجنوبيون بفارغ الصبر دخول قرار وقف إطلاق النار بين «حزب الله» وإسرائيل حيِّز التنفيذ، وهو وقْف مؤقت لعشرة أيام قد يكون تمهيدًا لاتفاق شامل، بحسب ما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

البعض منهم انتظر عند منتصف ليل الخميس - الجمعة عند جسر القاسمية حتى يتم فتح الطريق للعودة إلى منازلهم، بينما انطلق الباقون منذ الصباح الباكر باتجاه قراهم وبلداتهم.

انطلقنا بالسيارة باتجاه قريتنا في قضاء بنت جبيل عند الثامنة صباحًا، زحمة سير كان يمكن ملاحظتها ابتداءً من خلدة، سيارات وآليات ودراجات نارية، مواطنون حملوا بعض المقتنيات، ابتاعوا بعض الأطعمة، قاصدين بيوتهم

التي تركوها على حين غرّة، حين استيقظوا منتصف أحد ليالي رمضان على أخبار إطلاق صواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل، وإعلان الأخيرة شنّ هجوم وحشي على لبنان.

الازدحام المروري يزداد تدريجيًّا حتى الوصول إلى منطقة أبو الأسود حيث يفيض الشارع ببحر من السيارات، في مشهدية تذكّر بأيام التهجير المشؤومة في ٢٣ أيلول ٢٠٢٤ و٢ آذار ٢٠٢٦.

الطريق المُفضي إلى جسر القاسمية الذي تمّ تدميره في اليوم الذي سبق وقف إطلاق النار، والمخصّص بالأساس للسيارات في الاتجاهين، استخدم بالكامل للسيارات المتجهة نحو الجنوب، ولم يخرق السير سوى بضع سيارات إسعاف كانت تأتي من الاتجاه المعاكس ما ساهم في تفاقم الزحمة.

مواطنون مسجونون داخل سياراتهم

مع توقّف السير لفترات طويلة، يترجل البعض من سياراتهم للاستراحة وإعادة تحريك دورة الدماء في أطرافهم المتعبة. نساء يأخذن بأطفالهن إلى جانب الطرقات لقضاء حاجاتهم، آخرون يبتعدون عن طابور السيارات لالتقاط إشارة إنترنت ومعرفة جديد الأخبار.

مشاعر الناس العالقين في الزحمة تبدو مختلطة، بين الفرحة بسبب العودة إلى بلداتهم، والخوف من أن لا تكون منازلهم صالحة للسكن، والقلق من أن تتجدّد الحرب في أي لحظة.

يقول أبو حسن، في حديث لـ«الفان رقم ٤» إنه تهجّر من بلدته جويا في اليوم الأول للحرب، وسكَن مع عائلته في أحد مراكز النزوح في بيروت، وهو يعود اليوم إلى جويا بعد انقطاع طويل ثانٍ عنها في خلال ثلاث سنوات، مع فارق أنه لا يعرف هذه المرة إن كان سيبقى هناك، أو سيُهجّر مرة أخرى بعد انتهاء مهلة الأيام العشرة.

حلٌّ مؤقت لجسر القاسمية

عند جسر القاسمية، قامت القوى الأمنية بوضع بعض الردم عند الجسر المستهدف لتأمين مرور السيارات والآليات، الطريق المستحدث وعرٌ وضيّق ولا يسمح إلّا بمرور سيارة واحدة، ما يضاعف من الزحمة والانتظار فيما تأخذ حرارة الشمس بالارتفاع ويصبح الانتظار معها لا يُطاق.

عبَرنا الجسر بعد انتظار طال لعدة ساعات واتجهنا نحو مدينة صور. عند مدخلها الجنوبي وقف بعض الشبان يحملون الأعلام الحزبية فيما تصدح أناشيد «الانتصار» من مكبّرات الصوت، انتصار لا يمكنك أن ترى انعكاسه على الوجوه المتعبة داخل السيارات.

دمار كبير في كل مكان

مع التقدم باتجاه قضاء بنت جبيل بدأ مشهد الدمار يتضح بشكل تدريجي. في البازورية وجويا والشهابية بشكل خاص تبدو الصورة مأساوية، مبانٍ ومؤسسات تجارية مدمَّرة بشكل كامل على جانبي الطريق، ما سلم منها تضرر بشكل كبير، فتظهر المحلات المهشّم زجاجها كلّيًّا والبضائع داخلها، ما يسهِّل عمليات السرقة التي يشتكي منها الأهالي باستمرار.

لا مقوِّمات للحياة في معظم القرى

في السلطانية، حيث وصلنا بعد أكثر من عشر ساعات، لا توجد أي من مقوِّمات الحياة، الكهرباء مقطوعة، وشبكات مياه الخدمة معطّلة، وخدمة الانترنت بطيئة جدًّا بالكاد يمكن التقاطها.

المحال التجارية مقفلة جميعها، فلا مطاعم، بطبيعة الحال، ولا محال بيع لحوم ومواد غذائية ومعجّنات، فيما أصوات القصف والتفجيرات لا تهدأ، وقد زاد من وحشة المشهدية الضباب الكثيف والأمطار التي هطلت بغزارة، مصحوبة بسُحب رعدية اختلطت مع أصوات التفجيرات.

أصوات التفجيرات لا تهدأ

القصف لم يتوقف طوال الليل، والطائرات المسيّرة والحربية لم تفارق السماء، بعد الاطمئنان على ممتلكاتنا ومعاينة الأضرار المؤلمة، جمعْنا بعض الأغراض وقصدنا بيروت مرة أخرى صباح السبت، هذه المرة من جهة بلدات برج قلاويه وصريفا وبرج رحال قبل الوصول إلى الاتوستراد السريع.

طابور آخر في طريق العودة

لم يختلف المشهد في طريق العودة، دمار كبير ومنازل ومؤسسات مهدّمة، في صريفا مثلًا التي استهدفت بسلسلة أحزمة نارية خلال الحرب، لا يمكن للكلمات وصف هَول المشهد، على جانبي الطريق ينتشر المواطنون متفقدين حطام منازلهم ومحالهم، فيما يتناثر الزجاج والحجارة على الطريق.

بالتزامن، كانت تتوالى الإنذارات من الجيش الإسرائيلي لأهل الجنوب بعدم العودة إلى جنوب نهر الليطاني، فيما تتسرّب عبر أدوات «حزب الله» الإعلامية نصائح للمواطنين بعدم الاستقرار والعودة على عجل إلى أماكن النزوح، ليظهر طابور سيارات جديد، ورحلة شاقة طويلة مرة أخرى ولكن نحو مصير مجهول وقاتم هذه المرة، في ظلِّ ارتفاع منسوب الخوف والتشاؤم.

التهجير الطويل وفقدان المنازل ومواجهة الدمار هي أمور يبدو أنها كُتبت على الجنوبيين، هم يحتاجون إلى حلول جذرية تُنقذهم من هذا الكابوس المتواصل، معظمهم لم يعد يعنيه ما يجري في أروقة المفاوضات وما ينجم عن لعبة الأمم، هم قدَّموا أثمانًا كبيرة ويريدون أن يرتاحوا في النهاية مهما كان الثمن.

عن الحرب وأمّي... وعن كلّ الأمهات وفلذات أكبادِهن

فراس حمية

كانت أمي في «حيّ السلم»/ «حيّ الكرامة» يوم الأربعاء الأسود، حين استهدفت إسرائيل مبنى يبعد مئة متر عن البناية التي يقطنها أهلي. كانت أمي مع بعض إخوتي وأخواتي وأحفادها في المبنى، مطمئنين إلى أن حيًّا فقيرًا «حيّ السلم»/ «حيّ الكرامة» لن يطاله الاستهداف، لكن ظنّهم خاب، وكان دويّ الصواريخ أكبر مما يمكن تخيّله أو شرحه.

عصف الغبار في أرجاء الحي، وعبَق الدخان داخل المنزل، وتعالت الأصوات وصراخ الأحفاد والنساء. سارع

صهري وأخي لإخلائهم من المبنى وسط بكاء شديد من الأطفال. زوجة أخي تسمَّرت في مكانها، التوى حنكها بفعل الصدمة.

أمي ثمانينية، مريضة، لا تقوى على الحراك نتيجة عدة عمليات جراحية. تدّعي إنها قوية، لكن مَن الذي يقوى على صوت الصاروخ؟ نحن بشر. مهما كابرت أمي، فمعاناتها تتضح من صوتها، وارتجاف يديها، وملامح وجهها المتجعّد، وتدهور صحتها بعد ذلك اليوم الأسود.

حين وصلت أمي إلى منطقة الشويفات القريبة، ركَن صهري السيارة. استراحة. راحوا يدخنون السجائر، وكانت أرواحهم تحترق. ثم أشعل الراديو ليموّه عن الأطفال ويُبعدهم عن الجو المأساوي، فصدَحت أغنية: «أنا في ديرة وإنت في ديرة»، وأدمعت عينا أمي بشلال من الحب وردَّدت كلام الأغنية وهي تلطم على صدرها: «أنا بديرة يا أولادي ... وينكن الله يحميكن بحق الحسين وستّنا فاطمة».

إنهم الآن بأمان. بدأت بتعداد أفراد العائلة: عائلتها وأحفادها، بناتها وشبابها. لدى أمي عشرة أطفال، نعم، ما زالوا أطفالًا. بدأت تفكر بكل واحد منهم: الأول في الجيش، الثاني في الدرك، الثالث «مقطوعة أخباره»، الرابع هرب على «الموتسيك إلى خلدة»، الخامس في عرمون، السادس في زحلة... السابع! أين السابع؟ لماذا هاتفه الخليوي مغلق؟

طفلتها الصغيرة معها، أقصد ابنتها، أقصد ابنتها الصغرى. أما ابنتها الوسطى ففي بعلبك، في قرية زوجها، وابنتها الكبرى في القرية، مسقط رأس العائلة. الآن تعداد الأحفاد الكبار. اتسع فكرها في تلك اللحظة. حاولت أن تُمسك خيوط العائلة كلها، أن تجمع أغصان الشجرة جميعها في لحظة واحدة، أن تتأكد أن لا غصن انقطع من هذه الشجرة وتهاوى تحت التراب. اتصلت بجميع أفراد العائلة، ولم تهدأ قبل أن يجيب الجميع.

لقاء تكريمي لأمين سر «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» الراحل أحمد مطر

الأخوي: حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية ليس شعاراً، بل شرط بقاء ولبنان بحاجة إلى مبادرة سلام حقيقية

أكد رئيس ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين جاد الأخوي أن حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية ليس شعاراً، بل شرط بقاء، وهو الطريق الوحيد لحماية لبنان، والجيش اللبناني، الذي نؤمن به ونتمسك به، هو المؤسسة التي يجب أن تحمل وحدها هذه المسؤولية. وشدد على أن لبنان لا يمكن أن يكون ملحقاً بأي دولة، لا بإيران ولا بغيرها، ولا يمكن أن يكون ساحة مفتوحة للرسائل الإقليمية واعتبرأن السيادة ليست شعاراً يُرفع عند الحاجة، بل ممارسة يومية تبدأ من احترام قرارات الدولة، وأكد أن التمسك بالدستور اللبناني اليوم ليس خياراً سياسياً، بل واجب وطني وهو الحد الأدنى لإنقاذ الدولة، وهو السقف الذي يجمع اللبنانيين بعيداً عن السلاح والفوضى والتبعية، وأضاف «نحن نرفض أن يُستخدم لبنان منصة لحروب الآخرين، كما نرفض أن يكون مكشوفاً أمام العدوان الإسرائيلي»، وأردف أن لبنان بحاجة إلى مبادرة سلام حقيقية، سلام يحمي أرضه وشعبه، ويعيد له قراره، ويضع حداً لدورات الموت المتكررة. سلام لا يعني الاستسلام، بل يعني إنقاذ ما تبقى من هذا الوطن، وختم أن حلّ المسألة الشيعية في لبنان لا يمكن أن يأتي من داخل الطائفة وحدها، ولا عبر انغلاق أو خطاب انعزالي، بل تحتاج إلى جبهة عابرة للطوائف والإيديولوجيات، جبهة تؤمن بالدولة، وتلتقي على مشروع وطني جامع.

كلام الأخوي، جاء خلال لقاء تكريمي أقامه ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين، بدعم من «أمم للتوثيق والابحاث» وبالتعاون مع اتحاد جمعيات بعلبك الهرمل، لأمين سر الائتلاف وأحد مؤسسيه أحمد مطر. قدم اللقاء الاعلامي علي سلمان، وكانت كلمات لإبنة الراحل لونا مطر ولأصدقائه الناشر مالك مروة والدكتور خالد العزي ولامين سر اتحاد جمعيات بعلبك الهرمل مرحب حمية وقصيدة شعرية للشاعر محمد أبي رعد، وأثنت الكلمات على مناقب الراحل ومواقفه الوطنية اللبنانية ونضاله في سبيل الحرية والمبدأ، وفي نهاية اللقاء قدم اتحاد جمعيات بعلبك الهرمل «درع الوحدة الإنسانية والكلمة الحرة» لعائلة الراحل عربون وفاء وتقدير له.

بعد استدعاء عضو لقاء اللبنانيين الشيعة محمود شعيب بدعاوى كيدية وافتراء، منسقة مكتب المحامين في اللقاء حنان جواد: سنعمل على كشف وفضح ومحاسبة كل أدوات الثنائي في القضاء التي تعمل على الترهيب والضغط على المعارضين الشيعة

بعد استدعاء منسق «جنوبيون مستقلون» وعضو لقاء اللبنانيين الشيعة النازح من قريته تول في النبطية محمود شعيب الى مخفر بعبدا في دعوى افتراء وكيدية من أحد الأشخاص الذين تهجموا عليه وهددوه في قريته، اصدر لقاء اللبنانيين الشيعة البيان التالي:

يطلب لقاء اللبنانيين الشيعة من الدولة اللبنانية بكافة سلطاتها وأجهزتها الأمنية والقضائية القيام بما يلزم للتصدي لحملات الترهيب والتخوين في المناطق الشيعية تجاه الشخصيات الوطنية اللبنانية المناوئة للثنائي المسلح، وتحمّل واجباتها في حماية المواطنين اللبنانيين في تلك المناطق من اساليب الارهاب التي تمعن في ممارستها قوى الامر الواقع المتسلطة والمهيمنة عليهم، كما يحمّل اللقاء الدولة اللبنانية أي انتهاك جسدي يمكن أن يتعرض له محمود شعيب بعد تصاعد حملات التخوين والترهيب والتضييق ووصول ممارسات الضغط عليه الى مكان نزوحه من خلال الأجهزة والقنوات التي من واجبها العمل على احقاق الحق والوصول الي العدالة.

إن ما يجري من تضييق أمني وقضائي على محمود شعيب من خلال إغراق أروقة المحاكم بدعاوى الإفتراء والكيدية هو أسلوب جديد من الترهيب من خلال الاستعانة بأدوات الثنائي المتغلغلة في أجهزة الدولة العميقة في لبنان، ومن هنا تؤكد منسقة مكتب المحامين في اللقاء الأستاذة حنان جواد أننا سنسلك كل الطرق القانونية والشرعية لكي لا يصبح القانون أداة اضطهاد وترهيب للمعارضين بل وسيلة دفاع وحماية لمن يتبنى مبدأ الدولة وليس الميليشيا وطريق للوصول الى الحقيقة والعدالة، وسنعمل على كشف وفضح وتظهير كل أدوات وأساليب الثنائي التي تعمل في القضاء لترهيب والضغط على المعارضين الشيعة، وصولاً الى تطهيره منهم ودون القبول بأي تسويات، كما نشدد على سلوك كل السبل القانونية والقضائية للرد على هذه الكيدية وهذا الافتراء ومعاقبة من استسهلوا سلوك هذا الطريق لترهيب الأحرار في وطننا الحبيب لبنان.

لقاء حواري لـ«ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» بعنوان «المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية من المنظورين السياسي والعسكري»

خلف الدولة في عملية التفاوض وفق المصلحة اللبنانية العليا

ضمن إطار نشاطاته الحوارية، عقد «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» بدعم من «أمم للتوثيق والأبحاث» لقاء حوارياً بعنوان «المفاوضات اللبنانية _ الإسرائيلية من المنظورين السياسيي والعسكري»، أدار محاور اللقاء الإعلامي نخلة عضيمي.

وبعد كلمة افتتاحية من رئيس الإئتلاف جاد الأخوي أكد فيها على ضرورة مقاربة المفاوضات بين لبنان واسرائيل من مختلف الاوجه، والعمل على الاستفادة من المنحى الدبلوماسي للوصول الى أفضل النتائج التي تساهم بعودة النازحين الى ديارهم واعادة اعمارها، قدم العميد المتقاعد خليل الحلو مقاربة من منظار عسكري للمفاوضات اللبنانية الاسرائيلية، تركزت على إعادة الأراضي التي احتلتها اسرائيل في جنوب لبنان والتي تحولت الى ارض محروقة، وعلى قدرة الجيش اللبناني على القيام بإدارة الأمور السيادية من بسط السيطرة التامة على كافة الأراضي اللبنانية في جنوب وشمال الليطاني وتقديم طلبات محددة تساعده في عمليه بسط سيطرته في ظل احتضان الدولة اللبنانية والمجتمع الدولي له، واعتبر النائب السابق باسم الشاب أن لبنان وصل الى هذه المحادثات بفعل عدم قدرة حزب الله على الاستمرار في المعارك وعدم وجود حق «فيتو » له، ولا بد من الاستفادة من وجود كثيرين في الادارة الأميركية الذين لهم علاقة «غير مادية» بـ لبنان خاصة أن اسرائيل دخلت المفاوضات بضغط أميركي، وبالتالي «نحن كلبنانيين ليس عندنا خيار سوى دعم رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون ورئيس الحكومة نواف سلام في مبادرتهم»، وعلى الدبلوماسية اللبنانية التحرك بقوة خلال الفترة التي تسبق الانتخابات النصفية الأميركية لتحقيق الانجاز قبل أن تصبح هناك أمور داخلية تشغل بال الرئيسي الأميركي أكثر من الشرق الاوسط ولبنان. وكانت مداخلات من الحضور، حيث اعتبر الاستاذ يوسف الزين أن الوضع التاريخي الذي رافق تطور حزب الله من الـ١٩٨٢ حتى اليوم تغير، فلأول مرة يسعى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومعهم رئيس المجلس للتواصل مع من يجب التواصل معهم لحل المشكلة التي تواجه لبنان، فيما أكد الدكتور حارث سليمان أن اسرائيل يعنيها بموضوع سلاح حزب الله الأسلحة الاستراتيجية، وموضوع المفاوضات يجب أن يقارب بطريقة علمية وموضوعية وعدم استسهال طريق المفاوضات ويجب الوصول بها الى هدنة معدلة تتناسب

مع التوازن الداخلي آخذين في عين الاعتبار البعد العربي والعلاقات الإقليمية، فيما اعتبر الوزير السابق حسن منينمة أنه يجب دراسة موضوع التفاوض بعمق لتلافي أي مفاجآت وكيف سيتصرف حزب الله داخلياً بعد نهاية الحرب، كما كانت مداخلات من داوود رمال وعلي المقداد ومصطفى الباشا ونضال أبو شاهين ولينا حمدان وفادي غلاييني شددت على دور الدولة في عملية التفاوض وفق رؤية وطنية قائمة على المصلحة اللبنانية العليا.

بيروت في ٢٠٢٦/٤/٢٣

اتحاد جمعيات بعلبك الهرمل: لوقف سياسة التهميش والاستنساب التي ينتهجها «الثنائي» تجاه المنطقة في الوظائف والمساعدات

عقد اتحاد جمعيات بعلبك-الهرمل اجتماعه الشهري لبحث أزمة المساعدات المخصصة للأهالي الصامدين في منازلهم داخل المحافظة، مشيرًا إلى أنّ عددًا كبيرًا من العائلات لم يتلقَّ أي دعم منذ بداية الحرب، رغم الاتصالات والمراجعات المتكررة مع رئاسة الحكومة وخلية إدارة الكوارث، والتي بقيت – بحسب الاتحاد – في إطار الوعود من دون أي نتائج عملية حتى الآن.

توقف المجتمعون عند قرار تعيين السيدة هويدا الترك محافظًا لمحافظة النبطية، معتبرين أنّ هذا الموقع يعود، وفق التوزيع الإداري المعتمد بعد اتفاق الطائف، إلى أبناء محافظة بعلبك-الهرمل. وأكد الاتحاد أنه لا ينطلق في موقفه من اعتبارات طائفية أو مناطقية، لكنه أشار إلى أنّ أبناء المنطقة يعانون منذ عقود من حرمان واضح من وظائف الفئة الأولى، محمّلًا ما وصفه بسياسات التهميش التي انتهجها "الثنائي الشيعي" مسؤولية إقصاء الكفاءات الشابة في بعلبك-الهرمل، بغطاء من حكومات سابقة.

ودعا الاتحاد كلًا من جوزيف عون ونواف سلام إلى التدخل لمنع تثبيت القرار، وإعادته إلى وزارة التنمية الإدارية لاعتماد آلية اختيار تستند إلى الكفاءة وتمثيل أبناء المنطقة، معتبرًا أنّ منصب محافظ النبطية يشكّل حقًا إداريًا لبعلبك-الهرمل ضمن التوازنات التي أرساها اتفاق الطائف.

كما وجّه الاتحاد انتقادات مباشرة إلى نواب المنطقة، معتبرًا أنهم لم ينجحوا في معالجة الحرمان التنموي المزمن الذي تعانيه المحافظة، داعيًا إلى تحويل الأولويات نحو تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية لأبناء المنطقة بدل تكريس خطاب سياسي يقوم على ثقافة الموت والشهادة كعنوان دائم للحياة العامة في بعلبك-الهرمل.

نيسان ٢٠٢٦: لبنان بين الحرب المفتوحة ومعركة تفسير وقف إطلاق النار

شهد شهر نيسان ٢٠٢٦ أكثر المراحل تعقيداً منذ بدء التصعيد الأخير على الجبهة اللبنانية. فبعد انتقال المواجهة خلال آذار إلى مستوى الحرب المفتوحة بين إسرائيل و«حزب الله»، دخلت العمليات العسكرية خلال النصف الأول من نيسان مرحلة شديدة الكثافة، اتسمت بتوسع نطاق الضربات الإسرائيلية وتزايد وتيرة العمليات التي أعلنها الحزب داخل الجبهة الشمالية الإسرائيلية.

لكن التحول الأبرز لم يكن ميدانياً فقط، بل سياسياً أيضاً، مع ظهور مسار جديد مرتبط بالحرب الإقليمية الأوسع. فبعد إعلان وقف إطلاق النار بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، برز خلاف حول ما إذا كان لبنان مشمولاً بهذا الاتفاق. ثم جاء إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في ١٦ نيسان، وقف إطلاق النار في لبنان ليضيف طبقة جديدة من التعقيد، إذ اعتبرت إسرائيل أن استمرار استهداف «حزب الله» يدخل ضمن متطلبات الاتفاق ولا يشكل خرقاً له، فيما تمسك الحزب وحلفاؤه بأن وقف إطلاق النار يجب أن يشمل كامل

الأراضي اللبنانية.

هكذا انتقل الشهر من منطق الحرب المفتوحة إلى منطق الصراع على تفسير وقف إطلاق النار وحدوده وآليات تطبيقه.

أولاً: التطورات الميدانية

شهد نيسان أعلى مستويات التصعيد منذ أشهر، مع اتساع رقعة الغارات الإسرائيلية لتشمل الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع وأجزاء من العاصمة ومحيطها.

اعتمدت إسرائيل نمطاً عملياتياً يقوم على:

- غارات جوية كثيفة ومتزامنة على عشرات الأهداف.
- استهدافات دقيقة بواسطة المسيّرات.
- توسيع نطاق الإنذارات والإخلاءات.
- قصف جسور وبنى تحتية ومبانٍ سكنية.
- تفجير منازل وأحياء في القرى الحدودية.
- تعزيز العمليات البرية حول بنت جبيل والخيام والقطاع الأوسط.

وبرزت بصورة خاصة غارات ٨ نيسان التي استهدفت أكثر من مئة هدف في أنحاء لبنان، وخصوصاً في العاصمة بيروت، وشكلت إحدى أكبر موجات القصف خلال الحرب.

في المقابل، أعلن «حزب الله» بصورة يومية تقريباً تنفيذ عشرات العمليات العسكرية، شملت استهداف مواقع وقواعد عسكرية إسرائيلية ومستعمرات في الجليل والجولان، واستخدام الصواريخ والمسيّرات الانقضاضية والصواريخ الموجهة. كما ركز الحزب على إبراز الاشتباكات البرية في بنت جبيل والخيام ومحيطهما، وتقديمها بوصفها دليلاً على استمرار القدرة القتالية.

ورغم إعلان وقف إطلاق النار في النصف الثاني من الشهر، استمرت الاستهدافات والغارات الإسرائيلية بوتيرة متفاوتة، ما أبقى الجبهة في حالة اشتباك فعلي، وإن كان أقل اتساعاً من الأيام الأولى.

ثانياً: موقف «حزب الله»

شهد خطاب الحزب خلال نيسان مزيجاً من التعبئة العسكرية والمواجهة السياسية.

فعلى المستوى العسكري، واصل الحزب التأكيد أن عملياته تأتي رداً على الاعتداءات الإسرائيلية، مع إبراز قدرته على الاستمرار في إطلاق الصواريخ وتنفيذ العمليات النوعية رغم اتساع الضربات الإسرائيلية.

أما سياسياً، فتركز الخطاب على عدة عناصر:

- رفض التفاوض المباشر مع إسرائيل.
- رفض ربط وقف الحرب بأي نقاش حول السلاح.
- اعتبار أن الدولة اللبنانية تجاوزت صلاحياتها في بعض المسارات التفاوضية.
- تحميل الولايات المتحدة مسؤولية دعم العمليات الإسرائيلية.
- التأكيد أن المقاومة ما زالت تمثل ضمانة الدفاع عن لبنان.

ومع طرح اتفاق وقف إطلاق النار، ركز الحزب على فكرة أن لبنان يجب أن يكون مشمولاً بالكامل بأي اتفاق إقليمي، وأن أي استثناء للبنان يعني استمرار الحرب.

ثالثاً: موقف حركة «أمل»

حافظت حركة «أمل» على موقعها الداعم لما تسميه «خيار المقاومة»، لكنها استمرت في لعب دور أكثر حذراً على المستوى الداخلي.

ركزت الحركة على:

- الدعوة إلى الوحدة الوطنية.
- منع الانزلاق إلى الفتنة الداخلية.
- دعم النازحين والمتضررين.
- رفض التفاوض المباشر مع إسرائيل.
- الدفاع عن شمول لبنان بأي وقف لإطلاق النار.

كما برز دور رئيس مجلس النواب نبيه بري في متابعة الاتصالات السياسية والدبلوماسية، وفي محاولة إدارة التوازن بين ضرورات المواجهة ومتطلبات الاستقرار الداخلي.

رابعاً: البيئة الشيعية المحلية

هيمن ملف النزوح على المشهد الاجتماعي خلال نيسان، مع اتساع نطاق الاستهدافات ليشمل الضاحية الجنوبية والبقاع ومناطق إضافية في الجنوب.

برزت أنشطة البلديات والجمعيات الكشفية والمؤسسات الاجتماعية والدينية المرتبطة بالبيئة الشيعية في دعم النازحين وتأمين المساعدات والخدمات الأساسية.

في المقابل، ظهرت مؤشرات على تنامي النقاش الداخلي حول كلفة الحرب وتداعياتها، خصوصاً مع اتساع حجم الدمار والخسائر البشرية واستمرار النزوح.

كما برزت دعوات دينية متكررة للحفاظ على السلم الأهلي ومنع الاحتقان المذهبي والسياسي.

خامساً: مواقف المعارضين الشيعة

واصلت الشخصيات والمجموعات الشيعية المعارضة انتقاد ربط الساحة اللبنانية بالمواجهة الإقليمية.

وركز خطابها على:

- رفض استمرار الحرب.
- الدعوة إلى حصرية السلاح بيد الدولة.
- انتقاد التفاوض من خارج المؤسسات الرسمية.
- التحذير من الكلفة الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

كما برزت خلال الشهر تغطيات إعلامية تناولت شخصيات وتيارات شيعية معارضة، وقدمت نفسها بوصفها تعبيراً عن تنوع داخل البيئة الشيعية.

سادساً: مواقف الدولة والقوى السيادية

تمسكت الدولة اللبنانية بخيار التفاوض ووقف إطلاق النار، مع استمرار الدعوات إلى حصر قرار السلم والحرب بمؤسسات الدولة.

وشهد الشهر تصاعداً في الخطاب الرسمي المرتبط ببسط سلطة الدولة وتعزيز دور الجيش والمؤسسات الأمنية.

أما القوى السيادية والمعارضة لـ«حزب الله»، فاعتبرت أن الحرب تؤكد ضرورة معالجة ملف السلاح وتنفيذ القرارات الدولية، وربطت أي استقرار طويل الأمد بإعادة احتكار الدولة للقرار الأمني والعسكري.

سابعاً: السرديات الإعلامية

إعلام «حزب الله»

ركز على:

- الصمود والثبات.
- فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها.
- فعالية العمليات العسكرية.
- شمول لبنان باتفاق وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة.
- تصوير الحرب بوصفها جزءاً من مواجهة أوسع مع

المشروع الإسرائيلي.

الإعلام المعارض لـ«حزب الله»

ركز على:

- كلفة الحرب البشرية والاقتصادية.
- مسؤولية الحزب عن ربط لبنان بالصراع الإقليمي.
- ضرورة التفاوض.
- أولوية الدولة على التنظيمات المسلحة.
- اعتبار وقف إطلاق النار فرصة لإعادة طرح ملف السلاح.

الخلاصة

يمكن توصيف شهر نيسان ٢٠٢٦ بأنه شهر الانتقال من الحرب المفتوحة إلى الصراع السياسي حول معنى وقف إطلاق النار وحدوده.

فميدانياً، شهد الشهر أعلى مستويات التصعيد منذ بداية المواجهة، مع اتساع العمليات العسكرية الإسرائيلية واستمرار النشاط العسكري لـ«حزب الله». أما سياسياً، فقد تحول النقاش تدريجياً من إدارة الحرب إلى إدارة مرحلة ما بعدها، وخصوصاً مع إعلان وقف إطلاق النار وظهور تفسيرات متعارضة لطبيعته.

وبذلك لم يكن نيسان شهر إنهاء الحرب بقدر ما كان شهر بدء الصراع على شروط المرحلة التالية لها.

ديوَانُ الذّاكِرةِ اللبنَانيَّة

دليل اللبنانيين إلى السلم والحرب

ديوَانُ الذّاكِرةِ اللبنَانيَّة

www.memoryatwork.org

umam للتوثيق والأبحاث Documentation & Research

www.umam-dr.org

MENA PRISON FORUM مُنتدى المَشرِق والمَغرِب للشُّؤون السِّجْنيَّة

www.menaprisonforum.org

فهرس مكتبة أمم للتوثيق والأبحاث

Directory of UMAM D&R books, periodicals and collections

www.umambiblio.org